جامعة غارداية
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان : علوم االاقتصادية، و التجارية وعلوم التسيير
الشعبة : علوم المالية و المحاسبية
التخصص : محاسبة
من إعداد الطالب : شرفاوي محمد فاروق
بعنوان:

مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير المحاسبية الدولية (دراسة حالة نفطال ـ حاسي مسعود)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : .../..../2025
أمام اللجنة المكونة من السادة :
الأستاذ / .....د.بن النوي مصطفى..... رئيسا
الأستاذ / .....د.بيشي اسماعيل..... مشرفا
الأستاذ .....د. محمد عجيلة..... مناقشا

السنة الجامعية 2024/2025

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر

قد حثنا الله في كتابه العزيز على" شُكرِ النَّاس " قائلًا" وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ"

نشكر الله العلي القدير الذي أنعم علينا بنعمة العقل والدين القائل في محكم التنزيل، عن أبي هريرة – رضي الله عنه – قال – صلى الله عليه وسلم "مَن لا يَشكُر الناس، لا يَشكُر الله".

وقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): " مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَافَأْتُمُوهُ "

وأيضا وفاءً وتقديراً واعترافًا منا بالجميل نتقدم بجزيل الشكر لأولئك المخلصين الذين لم يألوا جهدًا في مساعدتنا في مجال البحث العلمي.

وأخيرًا، نتقدم بجزيل شكرنا إلي كل من مدوا لنا يد العون والمساعدة في إخراج هذه الدراسة على أكمل وجه.

اخي لن تنال العلم الا ب ستة سأبنيك عن تفاصيلها ببيان

ذكاء وحرص واجتهاد وبلغة وصحبة استاذ طول الزمان

إلى معلمِ الإنسانية، رسولِ الهدى والرحمة، وناصرِ الحق، سيدِنا محمد صلى الله عليه وسلم، خيرِ الخلق، ومصدرِ النور والهداية...

إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير، من كان له الفضل الأول في بلوغي مدارج العلم، والدي الحبيب، أدام الله عزه...

إلى من حملتني في قلبها قبل جسدها، وسهرت على راحتي، وربّتني بحبٍ وصبر حتى اشتد عودي، أمي الغالية، أطال الله في عمرها...

إلى إخوتي الأعزاء، الذين كانوا سندًا لي في كل لحظة، ووقودًا في وجه الصعاب، فلكم مني كل الشكر والامتنان...

إلى جميع أساتذتي الكرام، من علّموني حرفًا، ومنحوني من وقتهم وجهدهم، فلكم أزكى تحية، وأسمى تقدير...

وإلى رفيقة دربي، نبض قلبي، من خفّفت عني عناء الطريق، وشاركتني الحلم والسهر، زوجتي العزيزة...

وإلى زهرتَي حياتي، فلذة كبدي، وأنشودة المستقبل...

إليكم جميعًا، أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع، عرفانًا وتقديرًا ومحبة.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في مؤسسة نفطال حاسي مسعود، وذلك من خلال استكشاف مدى توافق النظام المحاسبي المالي الجزائري مع المعايير الدولية، وتحديد التحديات التي تواجه عملية التبني والتطبيق، وتقييم الأثر المحتمل لاعتماد هذه المعايير على جودة التقارير المالية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات باستخدام استبيان موجه لعينة من المختصين في المجال المحاسبي والمالي بالمؤسسة، وتم تحليلها إحصائياً باستخدام برنامج SPSS. أظهرت النتائج وجود توافق جزئي بين النظام المحاسبي المالي الجزائري والمعايير الدولية، مع تحديات تشريعية وفنية وبشرية تعيق التطبيق الكامل، وأكدت في الوقت ذاته أن اعتماد المعايير الدولية يساهم بشكل كبير في تعزيز جودة التقارير المالية وزيادة شفافيتها وموثوقيتها، مما يدعم اتخاذ القرارات وجذب الاستثمارات. وبناءً عليه، توصي الدراسة بضرورة تكثيف التدريب وتحديث الأنظمة ومراجعة التشريعات لضمان المواءمة الشاملة.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF)، المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، جودة التقارير المالية.

Abstract

This study aims to evaluate the position of the Algerian Financial Accounting System (SCF) in light of International Accounting Standards (IAS/IFRS) at Naftal Hassi Messaoud. It sought to explore the extent of compatibility between the Algerian SCF and international standards, identify challenges in their adoption and application, and assess the potential impact of these standards on financial reporting quality. Employing a descriptive analytical approach, data were collected via a questionnaire administered to accounting and finance professionals within the institution and statistically analyzed using SPSS. The findings indicate a partial compatibility between the Algerian SCF and international standards, alongside legislative, technical, and human challenges impeding full implementation. Simultaneously, the study confirmed that adopting international standards significantly enhances financial reporting quality, transparency, and reliability, thereby supporting decision-making and attracting investments. Consequently, the study recommends intensified training programs, system upgrades, and legislative reviews to ensure comprehensive alignment.

Keywords: Algerian Financial Accounting System (SCF), International Accounting Standards (IAS/IFRS), Financial Reporting Quality.

قائمة المحتويات:

الاهداء

التشكر

الملخص: V

قائمة المحتويات: VI

قائمة الجداول: VIII

قائمة الأشكال: IX

قائمة الرموز: X

مقدمة ..... أ-ه

الفصل الأول: الإطار النظري لمكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير الدولية

تمهيد: 2

المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي الجزائري والمعايير الدولية 3

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي الجزائري 3

المطلب الثاني: المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) 6

المطلب الثالث: مقارنة بين النظام المحاسبي الجزائري والمعايير الدولية 12

المبحث الثاني: الدراسات السابقة 14

المطلب الأول: الدراسات العربية 14

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية 16

المطلب الثالث: التعقيب على الدراسات السابقة 17

خلاصة الفصل: 19

الفصل الثاني: مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير الدولية (الدراسة الميدانية)

تمهيد: 22

المبحث الأول: إجراءات الدراسة والوسائل المستخدمة 23

المطلب الأول: منهجية الدراسة 23

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة 23

المطلب الثالث: أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات.....24
المبحث الثاني : تحليل ومناقشة النتائج.....30
المطلب الاول: تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة.....30
المطلب الثاني: تحليل النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة.....35
المطلب الثالث: مناقشة النتائج واختبار الفرضيات.....47
خلاصة الفصل:.....50
الخاتمة:.....53
قائمة المراجع:.....57
قائمة الملاحق:.....60

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	متغيرات الدراسة	25
2	تصميم استبيان الدراسة	27
3	جدول التوزيع لمقياس ليكارت	28
4	يوضح قياس ثبات فقرات الاستبانة والمعدل الكلي لجميع الفقرات	30
5	نتائج اختبار كولموغروف سميرنوف في توزيع البيانات	30
6	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	32
7	تصنيف العينة حسب الفئات العمرية	33
8	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	34
9	توزيع العينة حسب المسمى الوظيفي	35
10	توزيع العينة حسب سنوات الخبرة	36
11	تحليل استجابات أفراد العينة على فقرات المحور الأول	38
12	تحليل فقرات المحور الثاني	40
13	تحليل فقرات المحور الثالث	42
14	نتائج اختبار T للعينة الواحدة والوزن النسبي لمحاور الاستبيان	45
15	يبين نتائج الفروق بين آراء عينة الدراسة من خلال متغير المسمى الوظيفي	47
16	يوضح تحليل محاور الدراسة	48

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
1	التوزيع الطبيعي لفقرات الاستبيان	31
2	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	33
3	تصنيف العينة حسب الفئات العمرية	34
4	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	35
5	توزيع العينة حسب المسمى الوظيفي	36
6	توزيع العينة حسب سنوات الخبرة	37

قائمة الرموز:

الرمز/المختصر	الشرح/التعريف الكامل
SCF	النظام المحاسبي المالي الجزائري
IAS	معايير المحاسبة الدولية
IFRS	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
IASB	مجلس معايير المحاسبة الدولية
SPSS	الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for the Social Sciences)
Sig	مستوى الدلالة الإحصائية (Significance Level)
A	مستوى المعنوية الإحصائية (Alpha Level)
%	النسبة المئوية
م. ح	المتوسط الحسابي
ا. م	الانحراف المعياري
T-test	اختبار ت (اختبار المعلمة الواحدة/العينتين)
ANOVA	تحليل التباين (Analysis of Variance)
IASC	لجنة معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Committee)
FASB	مجلس معايير المحاسبة المالية (Financial Accounting Standards Board)
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organisation for Economic Co-operation and Development)

مـقــدمـــة

أ- توطئة:

تُعد المحاسبة اليوم واحدة من أهم الأدوات التي تدعم اتخاذ القرارات الاقتصادية في عالم يشهد تحولات متسارعة مدفوعة بالعولمة والتكامل الاقتصادي. فقد أصبحت لغة الأعمال العالمية التي تربط بين المؤسسات، الأسواق، والمستثمرين عبر الحدود الجغرافية، حيث تساهم في توفير معلومات مالية دقيقة وشفافة تعزز الثقة وتدعم الاستقرار الاقتصادي. في هذا السياق، ظهرت الحاجة الملحة لتوحيد الممارسات المحاسبية عبر الدول لضمان المقارنة والموثوقية في التقارير المالية، مما أدى إلى تبني العديد من الدول للمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) التي وضعها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB). تهدف هذه المعايير إلى تحسين جودة التقارير المالية، تسهيل التكامل الاقتصادي، ودعم جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال توفير إطار محاسبي موحد يعكس القيمة الحقيقية للأصول والالتزامات.

في الجزائر، يمثل النظام المحاسبي المالي (SCF)، الذي تم إقراره بموجب القانون رقم 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 ودخل حيز التنفيذ في يناير 2009، الإطار التنظيمي الذي يحكم إعداد التقارير المالية للمؤسسات الاقتصادية. جاء هذا النظام كمحاولة لتطوير النظام المحاسبي الوطني السابق (Plan Comptable National) الذي كان يعتمد بشكل رئيسي على النموذج الفرنسي ويركز على تلبية المتطلبات الضريبية أكثر من تعزيز الشفافية المالية. يهدف النظام المحاسبي المالي الجزائري إلى توفير معلومات مالية موثوقة تلبي احتياجات صانعي القرار في السياق المحلي، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات والمؤسسات العامة.

ومع ذلك، فإن التطورات الاقتصادية العالمية وتزايد الضغوط للانفتاح على الأسواق الدولية قد ألقت بظلالها على الأنظمة المحاسبية المحلية، بما في ذلك النظام الجزائري. فقد أصبحت المعايير المحاسبية الدولية مطلبًا أساسيًا للشركات التي تسعى للاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث تتطلب هذه المعايير مستويات عالية من الإفصاح والشفافية، بالإضافة إلى استخدام أساليب تقييم متقدمة مثل القيمة العادلة (Fair Value). وبالتالي، تواجه الجزائر تحديات كبيرة تتعلق بمدى توافق النظام المحاسبي المالي مع هذه المعايير، سواء من حيث المبادئ المحاسبية، أساليب التقييم، أو متطلبات الإفصاح.

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولتها تقييم مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير المحاسبية الدولية، من خلال تحليل نقاط القوة والضعف في النظام المحلي، واستكشاف الفجوات بينه وبين المعايير الدولية. كما تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه المؤسسات الجزائرية، سواء كانت تشريعية، تقنية، أو بشرية، في سبيل تحقيق التوافق مع المعايير الدولية. إن تحقيق هذا التوافق ليس مجرد مسألة فنية، بل هو ضرورة استراتيجية لتعزيز مكانة الجزائر في الاقتصاد العالمي، خاصة في ظل التوجهات الحديثة نحو تنويع الاقتصاد، تطوير القطاع الخاص، وجذب الاستثمارات الأجنبية. من هنا،

تأتي هذه الدراسة لتقديم رؤية شاملة تسهم في دعم صانعي القرار، المحاسبين، والمؤسسات الجزائرية في مواجهة هذه التحديات ووضع خطط لتحسين النظام المحاسبي المحلي بما يتماشى مع المعايير العالمية.

ب- طرح الإشكالية:

انطلاقًا مما سبق، يمكن طرح الإشكالية التالية:

"ما مدى توافق النظام المحاسبي المالي الجزائري مع المعايير المحاسبية الدولية في مؤسسة نفطال؟"

وتتفرع تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الفروقات الأساسية بين النظام المحاسبي المالي الجزائري والمعايير الدولية؟
- ما هي العوامل التي تعيق اعتماد المعايير الدولية في الجزائر؟
- كيف يمكن تحسين النظام المحاسبي المالي الجزائري ليتماشى مع المعايير الدولية؟

ت- فرضيات الدراسة:

بغية الإجابة عن التساؤلات السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- يوجد توافق جزئي بين النظام المحاسبي المالي الجزائري والمعايير المحاسبية الدولية.
- هناك تحديات تشريعية، فنية، وبشرية تعيق اعتماد المعايير الدولية في الجزائر.
- اعتماد المعايير الدولية سيسهم في تعزيز جودة التقارير المالية وجذب الاستثمارات الأجنبية.

ث- أهداف الدراسة:

تهدف دراسة هذا الموضوع بالتحديد إلى:

- تسليط الضوء على مكونات النظام المحاسبي المالي الجزائري.
- التعرف على المبادئ العامة التي تقوم عليها المعايير المحاسبية الدولية.
- تحديد أوجه التوافق والاختلاف بين SCF وIFRS.
- تحليل العراقيل التي تحول دون التوافق بين النظامين.
- تقديم اقتراحات علمية لتعزيز مواءمة SCF مع المعايير الدولية.

ج- أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية دراسة هذا الموضوع في:

- أهمية الدور الذي تلعبه المحاسبة في تعزيز الشفافية والمساءلة المالية.
- الإسهام في تقييم فعالية إصلاح النظام المحاسبي في الجزائر.
- دعم متخذي القرار والمهنيين في مجال المحاسبة في مسار التطوير والمواءمة مع المعايير العالمية.
- إبراز مكامن القوة والقصور في النظام المحاسبي الجزائري.

ح- مبررات ودوافع اختيار موضوع الدراسة:

دوافع ذاتية:

- اهتمام الباحث بمجال المحاسبة الدولية ورغبته في التخصص فيه.
- السعي لفهم التحديات التي تواجه المهنة المحاسبية في الجزائر.

دوافع موضوعية:

- أهمية موضوع توافق الأنظمة المحاسبية مع المعايير الدولية.
- ندرة الدراسات التطبيقية حول تقييم مكانة SCF في البيئة المحاسبية الدولية.

خ- حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تركز الدراسة على النظام المحاسبي المالي في الجزائر.

الحدود الزمانية: تمتد فترة الدراسة من سنة تطبيق SCF في 2010 إلى غاية سنة 2025.

د- منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي في الدراسة النظرية، حيث تم إجراء مسح نظري في الأدبيات المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، وعرض أهم الدراسات السابقة. ومن أجل تحقيق نوع من الربط بين التراكم المعرفي (النظري) والعملي (التطبيقي)، تم في الدراسة التطبيقية اعتماد المنهج التحليلي المقارن، وكذلك تم استعمال أسلوب تحليل الوثائق ودراسات الحالة.

ذ- تقسيمات البحث:

من أجل معالجة هذا الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة على النحو الآتي:

الفصل الأول والمعنون بـ: الإطار النظري والدراسات السابقة، بالتطرق إلى مبحثين رئيسيين، ففي المبحث الأول يتناول المفاهيم الأساسية المتعلقة بـ SCF والمعايير الدولية، أما المبحث الثاني فهو تحت عنوان الدراسات السابقة، والذي تطرقنا من خلاله إلى الدراسات المحلية والدراسات الأجنبية السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، وإجراء المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني المعنون بـ: دراسة تطبيقية، فقد خصصناه لتحليل مدى توافق SCF مع IFRS، من خلال عرض الفجوات والاختلافات وتقييم مكانة النظام الجزائري في ظل المعايير الدولية.

وفي الأخير نختتم موضوعنا هذا بتلخيص واختبار للفرضيات التي طرحت في مقدمة البحث، ثم عرض للنتائج المتوصل إليها، وأخيرًا قمنا بتقديم اقتراحات بناء على النتائج المتوصل إليها، إضافة إلى آفاق البحث.

ر- أنموذج الدراسة:

المتغير المستقل: المعايير المحاسبية الدولية (IFRS)

المتغير التابع: مدى توافق النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) مع هذه المعايير

ز- صعوبات الدراسة:

خلال إنجازنا لهذا البحث الأكاديمي اعترضتنا بعض الصعوبات من أهمها ما يلي:

- قلة المراجع الحديثة المتخصصة في SCF مقارنة بـ IFRS.
- صعوبة الحصول على بيانات ميدانية أو تطبيقية حديثة حول مدى تطبيق IFRS في الجزائر.
- ✓ عدم توفر مقارنات دقيقة ومحدثة بين النظامين في السياق الجزائري.

الفصل الأول:
الإطار النظري لمكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير الدولية

تمهيد:

يُعد النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) أحد الأدوات الأساسية التي تدعم النظام الاقتصادي في الجزائر من خلال تنظيم تسجيل العمليات المالية وإعداد التقارير المالية التي تخدم مختلف الأطراف ذات العلاقة. وفي ظل التطورات الاقتصادية العالمية، برزت المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) كإطار مرجعي عالمي يهدف إلى تعزيز الشفافية والمقارنة في التقارير المالية، مما يطرح تحديات وفرصًا أمام الدول النامية مثل الجزائر لمواكبة هذه المعايير. يهدف هذا الفصل إلى وضع إطار نظري متكامل يتناول النظام المحاسبي المالي الجزائري وخصائصه، والمعايير المحاسبية الدولية، مع إجراء مقارنة بينهما لتحديد مدى التوافق والفجوات.

وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال الفصل الأول من الدراسة، حيث يعالج هذا الفصل في المبحث الأول مفاهيم وخصائص النظام المحاسبي المالي الجزائري والمعايير المحاسبية الدولية مع مقارنة بينهما، أما المبحث الثاني فقد تم فيه عرض أهم الدراسات السابقة ذات صلة بموضوع الدراسة.

المبحث الأول: النظام المحاسبي المالي الجزائري والمعايير الدولية

يُشكل النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) الإطار الأساسي لتسجيل وتتبع العمليات المالية والاقتصادية في الجزائر، حيث يهدف إلى توفير تقارير مالية دقيقة وشفافة تدعم اتخاذ القرارات الاقتصادية وتلبي متطلبات الأطراف ذات العلاقة. وفي سياق العولمة الاقتصادية، برزت المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) كمعيار عالمي لضمان التوحيد والمقارنة في التقارير المالية، مما يفرض على الدول، بما فيها الجزائر، ضرورة تقييم مدى توافق أنظمتها المحاسبية المحلية مع هذه المعايير. يتناول هذا المبحث دراسة مفصلة لمفهوم النظام المحاسبي المالي الجزائري وخصائصه، إلى جانب المعايير المحاسبية الدولية، مع إجراء مقارنة بينهما لتحديد نقاط التشابه والاختلاف والتحديات التي تواجه عملية التوافق.

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي الجزائري

يُعد النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) الإطار التنظيمي والقانوني الذي يحكم عمليات تسجيل وتتبع الأنشطة المالية والاقتصادية في الجزائر، حيث يهدف إلى توفير معلومات مالية دقيقة وموثوقة تلبي احتياجات المؤسسات والجهات الرقابية وصناع القرار. وقد شهد هذا النظام تطورات عديدة منذ الاستقلال، متأثرًا بالسياق الاقتصادي والتشريعي للبلاد، مما جعله يعكس خصوصيات السوق الجزائري مع محاولة مواكبة المتطلبات الدولية. يتناول هذا المطلب دراسة مفهوم النظام المحاسبي المالي الجزائري من خلال تعريفه، استعراض تطوره التاريخي، وتحديد خصائصه الأساسية، بهدف فهم دوره في دعم النظام الاقتصادي المحلي وتحديد مدى استعداده للتوافق مع المعايير العالمية.

الفرع الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF)

النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF - Système Comptable Financier) هو الإطار القانوني والتنظيمي الذي ينظم عمليات تسجيل ومعالجة العمليات المالية والاقتصادية في الجزائر، بهدف إعداد تقارير مالية دقيقة وموثوقة تخدم الأطراف المعنية، بما في ذلك المؤسسات، الجهات الحكومية، والمستثمرين.[1]

يعتمد هذا النظام على الخطة المحاسبية الوطنية (Plan Comptable National) التي طورتها السلطات الجزائرية لتتماشى مع السياق الاقتصادي والتشريعي المحلي، حيث يركز على توفير بيانات مالية تدعم اتخاذ القرارات الاقتصادية، مراقبة الأداء المالي، وضمان الامتثال للقوانين المحلية.[2]

يتميز النظام بتطبيقه على كافة الشركات والمؤسسات في القطاعين العام والخاص، مع الأخذ في الاعتبار خصوصيات الاقتصاد الجزائري، مثل الاعتماد على الموارد الطبيعية وهيمنة القطاع العام.[3]

---

[1] وزارة المالية الجزائرية، "النظام المحاسبي المالي (SCF): الأسس والتطبيقات"، الجزائر، 2008، ص 45.
[2] القانون التجاري الجزائري، المادة 7، "تنظيم الحسابات التجارية"، الجزائر، 2004، ص 12.
[3] بن عيسى، محمد، "تطور الأنظمة المحاسبية في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والتسيير، الجزائر، 2015، ص 78.

كما يعتمد النظام على مبادئ محاسبية أساسية مثل التسجيل المزدوج، مع الالتزام بالتشريعات الصادرة عن وزارة المالية والقانون التجاري الجزائري، مما يجعله أداة حيوية للشفافية والرقابة المالية.[1]

يُعرف النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) على أنه المجموعة من القواعد والإجراءات المحاسبية التي تم تطبيقها عمليًا في الجزائر منذ إدخال الخطة المحاسبية الوطنية في 2008، والتي تشمل تسجيل العمليات المالية، إعداد القوائم المالية (مثل الميزانية العمومية وقائمة الدخل)، وتقديم التقارير المالية الدورية للمؤسسات الجزائرية بما يتماشى مع التشريعات المحلية، مع التركيز على القطاعات الرئيسية مثل النفط والغاز والمؤسسات العمومية.

الفرع الثاني: تاريخ وتطور النظام المحاسبي المالي الجزائري

شهد النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) تطورات متعددة عبر مراحل تاريخية متأثرة بالسياق الاقتصادي والسياسي للبلاد. في فترة ما بعد الاستقلال (1962)، اعتمدت الجزائر النظام المحاسبي الفرنسي كإطار أساسي لتنظيم الحسابات، حيث كان النظام الفرنسي (Plan Comptable Général) هو المعتمد بسبب الإرث الاستعماري، مع التركيز على القطاع العام الذي هيمن على الاقتصاد آنذاك.[2]

خلال السبعينيات والثمانينيات، بدأت الجزائر في تطوير نظام محاسبي وطني يتماشى مع الاقتصاد الموجه، حيث تم إدخال الخطة المحاسبية الوطنية الأولى (PCN) في عام 1975 لتلبية احتياجات الاقتصاد الاشتراكي والمؤسسات العمومية.[3]

مع التحولات الاقتصادية في التسعينيات وانفتاح الاقتصاد الجزائري على السوق الحرة، أُدخلت إصلاحات محاسبية لتتوافق مع متطلبات الاستثمار الأجنبي، لكن النظام بقي محدودًا في مواكبة المعايير الدولية.[4]

أهم تطور جاء في عام 2008 مع إقرار النظام المحاسبي المالي (SCF) رسميًا، والذي استهدف تحديث الممارسات المحاسبية وتقليل الفجوة مع المعايير الدولية (IAS/IFRS)، مع التركيز على تحسين الشفافية ودعم القطاع الخاص.[5]

رغم هذه الإصلاحات، لا يزال النظام يواجه تحديات تتعلق بالتطبيق العملي والتكيف مع التغيرات الاقتصادية العالمية.

الفرع الثالث: خصائص النظام المحاسبي المالي الجزائري

يتميز النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) بعدة خصائص تعكس طبيعة الاقتصاد الجزائري وسياقه التشريعي، وفيما يلي تفصيل لكل خاصية:

---

[1] الهيئة العليا للمراقبة المالية، "تقرير حول تطبيق النظام المحاسبي المالي"، الجزائر، 2020، ص 23.
[2] بن عيسى، محمد، "المرجع السابق"، ص 32.
[3] الهيئة الوطنية للمحاسبة، "الخطة المحاسبية الوطنية: الأسس والتطبيق"، الجزائر، 1975، ص 56.
[4] عبد الرحمن، سمير، "إصلاحات النظام المحاسبي في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي"، مجلة البحوث الاقتصادية، الجزائر، 2010، ص 91.
[5] وزارة المالية الجزائرية، "المرجع السابق"، ص 15.

أولاً: الاعتماد على الخطة المحاسبية الوطنية (Plan Comptable National):

يعتمد النظام المحاسبي المالي الجزائري على الخطة المحاسبية الوطنية (PCN) كإطار أساسي لتنظيم العمليات المحاسبية. هذه الخطة توفر هيكلية موحدة تشمل تصنيف الحسابات المالية (مثل الحسابات المتعلقة بالأصول، الخصوم، رأس المال، الإيرادات، والمصروفات)، مما يضمن تسجيل العمليات المالية بطريقة منسقة ومنظمة عبر جميع المؤسسات في الجزائر. على سبيل المثال، يتم تخصيص أرقام محددة للحسابات (مثل الحساب 20 للأصول الثابتة) لضمان توحيد السجلات بين القطاعين العام والخاص. هذا التوحيد يساهم في تسهيل عمليات المراجعة والتدقيق، ويقلل من الفوضى المحاسبية، كما يدعم الجهات الرقابية في متابعة الأداء المالي للمؤسسات.[1]

ثانياً: التركيز على القطاع العام:

يُولي النظام المحاسبي المالي الجزائري أهمية كبيرة للقطاع العام، وذلك بسبب هيمنته على الاقتصاد الجزائري، حيث يُشكل القطاع العام العمود الفقري للاقتصاد الوطني، خاصة في مجالات مثل النفط والغاز. يتضمن النظام إعداد ميزانيات تفصيلية للمؤسسات العمومية الكبرى مثل سوناطراك، التي تُعد أكبر شركة في الجزائر وأفريقيا من حيث الإيرادات. هذه الميزانيات تشمل تفاصيل دقيقة عن الإيرادات الناتجة عن تصدير النفط، والمصروفات التشغيلية، والاستثمارات في المشاريع التنموية. كما يراعي النظام الاحتياجات الخاصة بالقطاع العام، مثل الالتزام بتعليمات وزارة المالية بشأن تخصيص الأموال للمشاريع الوطنية، وضمان الشفافية في إدارة الموارد العامة، مما يجعل النظام أداة فعّالة لدعم السياسات الاقتصادية الحكومية.[2]

ثالثا: الاعتماد على مبادئ محاسبية تقليدية:

يعتمد النظام المحاسبي المالي الجزائري على مبادئ محاسبية تقليدية تضمن الاستقرار والدقة في التسجيل المالي، مثل مبدأ التكلفة التاريخية، الذي يقضي بتسجيل الأصول والخصوم بناءً على تكلفتها الأصلية وقت الشراء، بدلاً من تحديث قيمتها بناءً على التغيرات في السوق. على سبيل المثال، يتم تسجيل الأصول الثابتة مثل المباني أو الآلات بسعر الشراء الأولي مع احتساب الإهلاك السنوي، دون الأخذ بالقيمة العادلة (Fair Value) التي تُستخدم بكثرة في المعايير الدولية (IAS/IFRS). كذلك، يعتمد النظام على مبدأ التسجيل المزدوج، حيث يتم تسجيل كل عملية مالية في جانبي الدائن والمدين لضمان التوازن في الحسابات. هذه المبادئ، رغم فعاليتها في ضمان الدقة، تجعل النظام أقل مرونة في التعامل مع المتطلبات الدولية التي تُفضل القيمة العادلة لتعكس القيمة السوقية الحالية للأصول والخصوم.[3]

رابعا: المرونة في التكيف مع التشريعات المحلية:

---

[1] العماري، أحمد، "النظام المحاسبي المالي في الجزائر: دراسة تحليلية"، دار البحث العلمي، الجزائر، 2012، ص 54.
[2] الجزائرية للتوثيق المالي، "تقارير المؤسسات العمومية: تطبيق النظام المحاسبي"، الجزائر، 2019، ص 19.
[3] خالدي، فاطمة، "مقارنة بين النظام المحاسبي الجزائري والمعايير الدولية"، مجلة الدراسات المالية، الجزائر، 2014، ص 88.

يتميز النظام المحاسبي المالي الجزائري بقدرته على التكيف مع التشريعات المحلية، مثل القانون التجاري الجزائري والقوانين الضريبية. على سبيل المثال، يتطلب القانون التجاري الجزائري من الشركات الاحتفاظ بسجلات محاسبية دقيقة وتقديم تقارير سنوية للجهات الرقابية، وهو ما يتماشى مع قواعد النظام المحاسبي المالي. كما يتكيف النظام مع القوانين الضريبية من خلال توفير بيانات دقيقة عن الإيرادات والمصروفات لتحديد الالتزامات الضريبية، مما يساعد السلطات الضريبية في مراقبة الامتثال. هذه المرونة تجعل النظام أداة فعّالة للرقابة المالية الداخلية، حيث يمكّن الجهات الحكومية من تتبع الأداء المالي للمؤسسات وضمان الالتزام بالقوانين المحلية، لكنها في الوقت ذاته قد تحد من قدرته على التكيف مع المعايير الدولية التي تتطلب تغييرات جذرية في الممارسات المحاسبية.[1]

ومع ذلك، تواجه هذه الخصائص تحديات مثل نقص التكامل مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) وعدم كفاية التدريب على التطبيقات الحديثة، مما يؤثر على فعاليته في السياق العالمي.

المطلب الثاني: المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)

تُعد المعايير المحاسبية الدولية (International Accounting Standards - IAS) ومعايير التقرير المالي الدولية (International Financial Reporting Standards - IFRS) إطارًا عالميًا يهدف إلى توحيد الممارسات المحاسبية عبر الدول، مما يعزز الشفافية، الموثوقية، والمقارنة في التقارير المالية. ظهرت هذه المعايير في سياق التطورات الاقتصادية العالمية والحاجة المتزايدة إلى لغة محاسبية مشتركة تدعم التكامل الاقتصادي وتسهل اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية في الأسواق الدولية. بدأت المعايير المحاسبية الدولية في السبعينيات تحت إشراف لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC)، ثم تطورت لاحقًا تحت إدارة مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الذي تأسس في عام 2001 لتطوير وتحديث معايير IFRS.

تتميز هذه المعايير بتركيزها على تقديم معلومات مالية عالية الجودة تلبي احتياجات أصحاب المصلحة، بما في ذلك المستثمرين، المقرضين، والجهات التنظيمية، من خلال اعتماد مبادئ محاسبية متقدمة مثل القيمة العادلة والإفصاحات التفصيلية. في السياق الجزائري، أصبحت هذه المعايير محط اهتمام متزايد مع انفتاح الاقتصاد الوطني وزيادة التفاعل مع الشركات متعددة الجنسيات والأسواق العالمية. يهدف هذا المطلب إلى استعراض تعريف المعايير المحاسبية الدولية وأهدافها، ومناقشة مبادئها وأسسها الأساسية، لفهم مدى تأثيرها على النظام المحاسبي المالي الجزائري وإمكانية تحقيق التوافق معها.

الفرع الأول: تعريف وأهداف المعايير المحاسبية الدولية

أولا: تعريف المعايير المحاسبية الدولية

[1] بوزيان، ياسين، "التشريعات المحلية وتأثيرها على النظام المحاسبي الجزائري"، مؤسسة النشر الجامعي، الجزائر، 2011، ص 45.

المعايير المحاسبية الدولية (IAS) ومعايير التقرير المالي الدولية (IFRS) هي مجموعة من القواعد والإرشادات المحاسبية التي صيغت بواسطة مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بهدف توحيد الممارسات المحاسبية عالميًا، مما يضمن تقديم تقارير مالية موحدة ومقارنة بين الشركات في مختلف الدول.[1]

وتعرف أيضا بانها تُمثل إطارًا قانونيًا وفنيًا وضعه مجلس IASB لتنظيم عملية إعداد التقارير المالية، بهدف تعزيز الشفافية والاعتمادية في المعلومات المالية المقدمة لأصحاب المصلحة عبر الأسواق العالمية.[2]

معايير IAS وIFRS هي مجموعة من المبادئ والقواعد التي طورتها اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية في البداية، ثم تطورت تحت إشراف مجلس IASB منذ 2001، بهدف توفير أساس موحد لتسجيل المعاملات المالية وإعداد القوائم المالية التي تلبي متطلبات السوق العالمي.[3]

المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) هي نظام محاسبي عالمي يهدف إلى ضمان تقديم معلومات مالية موثوقة وشفافة، حيث يتم تحديثها بشكل مستمر لمواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، وتُعتبر أداة أساسية لدعم الاستثمار الدولي.[4]

يمكن تعريف المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) على أنها إطار شامل من القواعد والمبادئ المحاسبية التي وضعها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بهدف توحيد إعداد التقارير المالية عبر العالم، مما يضمن الشفافية، المقارنة، والموثوقية في المعلومات المالية المقدمة لأصحاب المصلحة، مع مراعاة التطورات الاقتصادية والاحتياجات المتغيرة للسوق العالمي.

ثانيا: أهداف المعايير المحاسبية الدولية

تُعد المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) إطارًا عالميًا يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تدعم الشفافية والتكامل الاقتصادي وتلبية احتياجات أصحاب المصلحة، وتشمل ما يلي:[5]

- **تعزيز الشفافية المالية:** تهدف المعايير إلى توفير معلومات مالية دقيقة وشاملة تعكس الوضع المالي الحقيقي للمؤسسات، مما يساعد المستثمرين، المقرضين، والجهات التنظيمية على اتخاذ قرارات مستنيرة بناءً على بيانات موثوقة وواضحة.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الجزائري، تقرير حول النظام المحاسبي المالي الجزائري ومدى توافقه مع المعايير الدولية، الجزائر، 2019، ص 18-12.

[2] بن عمار محمد، المعايير المحاسبية الدولية وتأثيرها على التقارير المالية في الجزائر، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 15، العدد 2، 2020، ص 60-45.

[3] International Accounting Standards Board، Conceptual Framework for Financial Reporting، 2023، p 05-10.

[4] Deloitte، IFRS Standards: An Overview، 2024 p 15.

[5] عثماني سميرة، دور المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز الشفافية المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 3، 2018، ص 30-40.

- **تسهيل المقارنة بين التقارير المالية:** من خلال توحيد الممارسات المحاسبية عبر الدول، تتيح المعايير مقارنة الأداء المالي للمؤسسات المختلفة، سواء داخل دولة واحدة أو عبر الحدود، مما يقلل من الاختلافات الناتجة عن الأنظمة المحاسبية المحلية.
- **تحسين جودة التقارير المالية:** تعتمد المعايير على مبادئ متقدمة مثل القيمة العادلة (Fair Value) وتتطلب إفصاحات تفصيلية، مما يضمن تقديم معلومات ذات صلة وموثوقة تلبي احتياجات المستخدمين وتدعم اتخاذ القرارات الاقتصادية.
- **دعم التكامل الاقتصادي العالمي:** تساهم المعايير في تسهيل تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود من خلال تعزيز الثقة في الأسواق المالية، مما يعزز جذب الاستثمارات الأجنبية ويؤدي إلى تطوير الأسواق الناشئة، بما في ذلك السوق الجزائري.
- **تلبية احتياجات المستثمرين والمستخدمين:** توفر المعايير معلومات مالية تتيح تقييم المخاطر والعوائد المرتبطة بالاستثمارات، مما يدعم اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة ويقلل من عدم اليقين في الأسواق المالية العالمية.
- **مواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية:** تُحدث المعايير بشكل دوري لتتماشى مع التغيرات في البيئة الاقتصادية، مثل ظهور الأدوات المالية الجديدة، التطورات التكنولوجية، والتحديات البيئية والاجتماعية، مما يضمن بقاء الإطار المحاسبي صالحًا وملائمًا.

في السياق الجزائري، تكتسب هذه الأهداف أهمية خاصة مع توجه البلاد نحو تنويع اقتصادها وتعزيز الانفتاح على الأسواق الدولية. فاعتماد هذه الأهداف يمكن أن يعزز جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمارات الأجنبية، خاصة في القطاعات الاستراتيجية مثل الطاقة، الصناعة، والخدمات المالية، مع الأخذ في الاعتبار التحديات المرتبطة بتطبيقها في ظل النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF).

الفرع الثاني: تاريخ وتطور المعايير المحاسبية الدولية

أولا: تاريخ المعايير المحاسبية الدولية:

نشأت فكرة المعايير المحاسبية الدولية مع تزايد الحاجة إلى توحيد الممارسات المحاسبية عالميًا نتيجة التوسع في التجارة الدولية والاستثمارات عبر الحدود خلال النصف الثاني من القرن العشرين. في عام 1973، تأسست لجنة المعايير المحاسبية الدولية (International Accounting Standards Committee - IASC) بمبادرة من تسع دول رائدة في مجال المحاسبة، وهي: أستراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة. كانت هذه اللجنة تهدف إلى تطوير معايير محاسبية موحدة تُعرف باسم المعايير المحاسبية الدولية (IAS) لتسهيل المقارنة بين التقارير المالية للشركات في مختلف الدول.[1]

[1] بلقاسمي فاطمة، تاريخ المعايير المحاسبية الدولية ودورها في تحسين التقارير المالية، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة قسنطينة، المجلد 11،

في عام 1975، أصدرت IASC أول معيار لها، وهو IAS 1 (عرض القوائم المالية)، الذي وضع الأسس الأولية لإعداد القوائم المالية بشكل موحد. خلال الفترة من 1975 إلى 2001، واصلت اللجنة عملها وأصدرت 41 معيارًا (IAS 1 إلى IAS 41)، تغطي جوانب متنوعة مثل تسجيل الإيرادات، تقييم الأصول الثابتة، المخزون، الأدوات المالية، والإفصاحات المالية. في البداية، كانت هذه المعايير اختيارية، مما أدى إلى تفاوت في تطبيقها بين الدول بسبب الفروقات في الأنظمة المحاسبية المحلية والتشريعات الوطنية.[1]

في أواخر التسعينيات، تزايدت الضغوط من الأسواق المالية العالمية والهيئات التنظيمية مثل الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية لإنشاء هيئة أكثر استقلالية وفعالية لوضع المعايير. ونتيجة لذلك، تم في عام 2001 استبدال IASC بمجلس معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Board - IASB)، وهي هيئة مستقلة مقرها لندن، تُشرف عليها مؤسسة IFRS Foundation (IFRS). بدأ المجلس بإصدار معايير جديدة تُعرف بمعايير التقرير المالي الدولية (IFRS)، مع الاحتفاظ بمعايير IAS القديمة التي لا تزال سارية إذا لم يتم استبدالها.[2]

يُعتبر إنشاء IASB نقطة تحول كبيرة في تاريخ المعايير المحاسبية الدولية، حيث أصبحت المعايير أكثر إلزامية وانتشارًا، خاصة بعد قرار الاتحاد الأوروبي في عام 2002 بجعل تطبيق IFRS إلزاميًا للشركات المدرجة في أسواقه ابتداءً من عام 2005. هذا القرار ساهم في تعزيز مكانة المعايير عالميًا وزيادة اعتمادها في دول أخرى مثل أستراليا، كندا، وجنوب إفريقيا.[3]

في السياق الجزائري، يُمثل تاريخ المعايير المحاسبية الدولية نموذجًا يُمكن الاستفادة منه لتطوير النظام المحاسبي المالي (SCF). ففهم هذا التاريخ يساعد في تقييم التحديات التي واجهت الدول الأخرى أثناء تطبيق المعايير، مما يُمكن الجزائر من وضع استراتيجيات مناسبة لتحقيق التوافق مع هذه المعايير.

ثانيا: تطور المعايير المحاسبية الدولية:

شهدت المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) تطورًا ملحوظًا منذ إنشائها في السبعينيات، حيث مرت بعدة مراحل تعكس التغيرات في الاقتصاد العالمي ومتطلبات الأسواق المالية. يمكن تقسيم هذا التطور إلى ثلاث مراحل رئيسية:

- **المرحلة الأولى (1973-2001):**[4]

العدد 3، 2021، ص 35-18.

[1] عماري رضوان، نشأة المعايير المحاسبية الدولية وتحديات تطبيقها، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة وهران، المجلد 9، العدد 2، 2020، ص 40-22.

[2] زغدودي مريم، المعايير المحاسبية الدولية: تاريخها وأثرها على الأسواق العالمية، مجلة البحوث الاقتصادية، جامعة الجلفة، المجلد 13، العدد 1، 2022، ص 28-10.

[3] حداد سمير، تطور المعايير المحاسبية الدولية ودورها في التكامل الاقتصادي، مجلة الدراسات المالية، جامعة سطيف، المجلد 7، العدد 4، 2019، ص 32-15.

[4] خليلي فوزية، تحليل تطور المعايير المحاسبية الدولية وتحدياتها في الدول النامية، مجلة العلوم التسييرية، جامعة باتنة 2، المجلد 9، العدد 3، 2021، ص 30-15.

خلال هذه الفترة، عملت لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) على تطوير معايير (IAS) كإطار أولي لتوحيد الممارسات المحاسبية. ركزت اللجنة على تغطية القضايا الأساسية مثل تسجيل الإيرادات، تقييم الأصول، والإفصاحات المالية، لكن المعايير كانت اختيارية، مما أدى إلى تفاوت في التطبيق بين الدول. في أواخر التسعينيات، بدأت الضغوط تتزايد من الاتحاد الأوروبي والأسواق المالية العالمية لتحسين فعالية المعايير وجعلها إلزامية، مما دفع نحو إعادة هيكلة الهيئة.

المرحلة الثانية (2001-2010):[1]

في عام 2001، تم تأسيس مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) كبديل لـ IASC، وهو مجلس مستقل يخضع لمؤسسة IFRS Foundation. بدأ IASB بإصدار معايير التقرير المالي الدولية (IFRS) لتحل تدريجيًا محل معايير IAS القديمة، مع الاحتفاظ ببعضها. قرار الاتحاد الأوروبي في عام 2002 بجعل تطبيق IFRS إلزاميًا للشركات المدرجة في أسواقه ابتداءً من 2005 كان علامة فارقة، حيث زاد من انتشار المعايير عالميًا. خلال هذه الفترة، أصدر المجلس معايير مثل IFRS 3 (الاندماج والاستحواذ) وIFRS 7 (الإفصاح عن المخاطر المالية)، مما عزز جودة التقارير المالية وتلبية احتياجات المستثمرين.

المرحلة الثالثة (2010-2025):[2]

شهدت هذه الفترة تحديثات مستمرة للمعايير لمواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية. من أبرز الإصدارات، IFRS 9 (الأدوات المالية) في 2014، الذي قدم نهجًا جديدًا لتقييم المخاطر الائتمانية، وIFRS 15 (الإيرادات من العقود مع العملاء) في 2018، الذي حدد قواعد تسجيل الإيرادات، وIFRS 16 (عقود الإيجار) في 2019، الذي غير طريقة التعامل مع الإيجارات المالية. كما بدأ IASB في التركيز على قضايا الاستدامة، مثل إصدار مشاريع لتقارير المناخ (IFRS S1 وS2) في 2021، لدمج الجوانب البيئية والاجتماعية في التقارير المالية. بحلول عام 2025، أصبحت المعايير مطبقة في أكثر من 140 دولة، مع استمرار الجهود لتقليل الفجوات مع معايير المحاسبة الأمريكية (US GAAP) وتطوير معايير جديدة تتناول الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي.

الفرع الثالث: خصائص ومزايا المعايير المحاسبية الدولية

أولا: خصائص المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS):

تتميز المعايير المحاسبية الدولية بمجموعة من الخصائص التي تُميزها عن الأنظمة المحاسبية المحلية، مما يجعلها مناسبة للاستخدام العالمي. تشمل هذه الخصائص:[3]

---

[1] ربيعي نورة، تطوير المعايير المحاسبية الدولية ودورها في تحسين الشفافية، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة سكيكدة، المجلد 12، العدد 2، 2020، ص 40-25.

[2] سلامة لطيفة، مراحل تطور معايير IFRS وتأثيرها على الأسواق المالية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الجزائر 1، المجلد 14، العدد 4، 2022، ص 25-10.

[3] يوسف علي، خصائص المعايير المحاسبية الدولية وتأثيرها على التقارير المالية، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، جامعة الأغواط، المجلد 10، العدد 1، 2021، ص 30-15.

- المرونة: تتيح المعايير للمؤسسات تطبيقها وفقًا لاحتياجاتها المحددة مع الالتزام بالمبادئ الأساسية، مما يتناسب مع تنوع القطاعات الاقتصادية.
- الشمولية: تغطي المعايير جميع جوانب المحاسبة، من تسجيل المعاملات إلى تقييم الأصول والخصوم وإعداد القوائم المالية، مما يضمن تغطية شاملة للعمليات المالية.
- الاعتماد على المبادئ وليس القواعد الصارمة: تعتمد على مبادئ عامة مثل الاستمرارية والتعهد (Accrual Basis)، مما يمنح مساحة للحكم المهني بدلاً من الاعتماد الكلي على القواعد الثابتة.
- التركيز على القيمة العادلة: تستخدم المعايير القيمة العادلة (Fair Value) كأساس لتقييم الأصول والخصوم في بعض الحالات، مما يعكس القيمة السوقية الحالية بدلاً من التكلفة التاريخية.
- الإفصاحات التفصيلية: تتطلب تقديم معلومات إضافية في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية لضمان الشفافية وتلبية احتياجات المستثمرين.

ثانيا: مزايا المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS):

توفر المعايير مجموعة من المزايا التي تعزز مكانتها كإطار محاسبي عالمي، وتشمل:[1]

- تحسين جودة التقارير المالية: بفضل الشفافية والدقة، تُساعد المعايير المؤسسات على تقديم تقارير مالية موثوقة تلبي متطلبات السوق العالمي.
- تسهيل الاستثمار الدولي: من خلال توحيد التقارير المالية، يصبح من الأسهل للمستثمرين الأجانب تقييم الفرص الاستثمارية في الدول التي تطبق المعايير.
- زيادة الثقة في الأسواق المالية: الالتزام بـ IFRS يعزز ثقة المستثمرين والمقرضين، مما يقلل من مخاطر الاستثمار ويدعم استقرار الأسواق.
- تقليل التكاليف للشركات متعددة الجنسيات: تتيح المعايير للشركات العاملة في عدة دول إعداد تقارير مالية موحدة بدلاً من تعديلها وفق كل نظام محلي، مما يخفض التكاليف الإدارية.
- دعم التكامل الاقتصادي: تساهم في تعزيز التجارة الدولية وتدفق رؤوس الأموال عبر الحدود، مما يعزز النمو الاقتصادي العالمي.
- تطوير القدرات المحاسبية: تشجع الدول على تدريب الكوادر المحاسبية وتحديث البنية التحتية المحاسبية، مما يعزز المهنية في القطاع.

المطلب الثالث: مقارنة بين النظام المحاسبي الجزائري والمعايير الدولية

يُعد التوافق بين الأنظمة المحاسبية المحلية والمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) من أبرز التحديات التي تواجه الدول النامية، بما في ذلك الجزائر، في ظل العولمة الاقتصادية. النظام المحاسبي

[1] خليفة جمال، مزايا تطبيق معايير IFRS في تعزيز الاستثمار الأجنبي، مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة بسكرة، المجلد 13، العدد 2، 2022، ص 35-20.

المالي الجزائري (SCF)، الذي تم تطبيقه منذ عام 2010، يمثل إطارًا يهدف إلى تنظيم العمليات المحاسبية وفقًا للسياق الاقتصادي المحلي، بينما تسعى المعايير الدولية إلى توحيد التقارير المالية عالميًا لتلبية متطلبات المستثمرين والأسواق الدولية. تُبرز هذه المقارنة أهمية فهم نقاط التشابه والاختلاف بين النظامين لتحديد التحديات التي تواجه الجزائر في تحقيق التوافق، والفرص التي يمكن استغلالها لتعزيز الشفافية المالية وجذب الاستثمارات الأجنبية. يهدف هذا المطلب إلى تحليل أوجه التشابه والاختلاف بين النظام المحاسبي المالي الجزائري ومعايير IFRS، مع تسليط الضوء على التحديات والفرص المرتبطة بالتوافق.

الفرع الأول: نقاط التشابه

يوجد عدد من أوجه التشابه بين النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) ومعايير IFRS، والتي تشكل أساسًا لتحقيق التوافق بينهما:[1]

- الاعتماد على مبدأ القيد المزدوج: كلا النظامين يعتمدان على تسجيل العمليات المالية باستخدام القيد المزدوج، مما يضمن دقة التسجيل وتوازن الحسابات.
- إعداد القوائم المالية الأساسية: يتطلب كل من SCF وIFRS إعداد قوائم مالية أساسية مثل الميزانية العمومية، قائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، مما يتيح تقديم صورة شاملة عن الوضع المالي.
- الهدف المشترك للشفافية: يهدف كلا النظامين إلى تعزيز الشفافية في التقارير المالية، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، حيث يسعى SCF لتلبية المتطلبات المحلية بينما تستهدف IFRS الأسواق العالمية.
- ✓ استخدام مبادئ محاسبية أساسية: يشترك النظامان في بعض المبادئ مثل مبدأ الاستمرارية (Going Concern) ومبدأ التعهد (Accrual Basis)، مما يضمن تسجيل العمليات المالية عند حدوثها وليس عند تسويتها نقدًا.

الفرع الثاني: نقاط الاختلاف

على الرغم من وجود نقاط تشابه، هناك فروقات جوهرية بين النظام المحاسبي المالي الجزائري ومعايير IFRS تعكس طبيعة كل نظام:[2]

- أسلوب التقييم: يعتمد SCF بشكل رئيسي على التكلفة التاريخية لتقييم الأصول والخصوم، بينما تستخدم IFRS القيمة العادلة (Fair Value) في العديد من الحالات (مثل الأدوات المالية والأصول الثابتة)، مما يعكس القيمة السوقية الحالية.
- متطلبات الإفصاح: تتطلب IFRS إفصاحات تفصيلية وشاملة (مثل المخاطر المالية والمعلومات القطاعية)، بينما يكتفي SCF بإفصاحات محدودة تتناسب مع المتطلبات الضريبية والقانونية المحلية.

---

[1] بن صغير حسين، مقارنة بين SCF وIFRS ودورها في تحسين الشفافية، مجلة البحوث التجارية، جامعة جيجل، المجلد 12، العدد 3، 2022، ص 30-10.

[2] عماري فتحي، تحليل الفجوة بين النظام المحاسبي الجزائري والمعايير الدولية، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، جامعة عنابة، المجلد 9، العدد 2، 2020، ص 35-15.

- النطاق والتوجه: SCF مصمم ليتناسب مع السياق الجزائري، مع تركيز كبير على الامتثال الضريبي والإداري، بينما تُركز IFRS على تلبية احتياجات المستثمرين الدوليين والأسواق المالية العالمية.
- التشريعات والمرونة: SCF مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتشريعات الجزائرية، مما يقلل من مرونته، بينما تتميز IFRS بالمرونة والاعتماد على المبادئ العامة التي تتيح للمحاسبين استخدام الحكم المهني.

الفرع الثالث: التحديات والفرص في التوافق

أولا: التحديات:[1]

- الفجوة التشريعية: النظام الجزائري يركز على الامتثال الضريبي، مما يتعارض مع توجه IFRS نحو الشفافية للمستثمرين، ويتطلب تعديلات تشريعية كبيرة.
- نقص الكفاءات: هناك نقص في الكوادر المحاسبية المدربة على تطبيق IFRS، مما يتطلب استثمارًا كبيرًا في التدريب والتأهيل.
- التكلفة العالية: تطبيق IFRS يتطلب تكاليف باهظة لتحديث الأنظمة المحاسبية، تدريب الموظفين، وتغيير العمليات الإدارية.
- ✓ مقاومة التغيير: بعض المؤسسات الجزائرية تقاوم التغيير بسبب التعقيد المرتبط بـ IFRS وتأثيرها على التقارير الضريبية.

ثانيا: الفرص:[2]

- جذب الاستثمارات الأجنبية: التوافق مع IFRS سيجعل التقارير المالية الجزائرية أكثر جاذبية للمستثمرين الدوليين، خاصة في قطاعات مثل الطاقة والصناعة.
- تحسين الشفافية: اعتماد IFRS سيؤدي إلى تعزيز جودة التقارير المالية والحد من الممارسات المحاسبية غير الشفافة.
- تطوير المهنة المحاسبية: تطبيق المعايير سيُحفز تحديث البنية التحتية المحاسبية وتدريب الكوادر، مما يرفع من مستوى المهنية في الجزائر.
- التكامل الاقتصادي: التوافق سيُسهم في دمج الاقتصاد الجزائري في الأسواق العالمية، مما يدعم التنويع الاقتصادي والنمو المستدام.

[1] سليماني نادية، التحديات المرتبطة بتطبيق IFRS في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة تيارت، المجلد 13، العدد 4، 2023، ص 45-20.
[2] عماري فتحي، تحليل الفجوة بين النظام المحاسبي الجزائري والمعايير الدولية، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، جامعة عنابة، المجلد 9، العدد 2، 2020، ص 35-15.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

يعتبر الإطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة خطوة أساسية في بناء الإطار النظري وتحديد موقع الدراسة الحالية ضمن الإطار البحثي العام. فهي تساهم في فهم التطورات العلمية في المجال، تحديد الثغرات البحثية، وتجنب تكرار الجهود، بالإضافة إلى الاستفادة من المنهجيات والنتائج التي توصل إليها باحثون آخرون. وسنعرض في هذا المبحث مجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع "مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير المحاسبية الدولية".

المطلب الأول: الدراسات العربية

1. دراسة (الخالد، 2021): "تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات السعودية" (رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرياض).

- **الهدف من الدراسة:** سعت هذه الدراسة إلى قياس تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على خصائص جودة المعلومات المحاسبية (الموثوقية، الملاءمة، قابلية الفهم، قابلية المقارنة) في الشركات المدرجة بالسوق المالية السعودية.
- **عينة الدراسة:** شملت عينة من المحاسبين والمدققين الماليين في الشركات السعودية التي طبقت المعايير الدولية.
- **أهم النتائج:** خلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لتطبيق IFRS على جودة المعلومات المحاسبية، مما يعزز الثقة في القوائم المالية ويدعم اتخاذ القرارات الاقتصادية. وأوصت الدراسة بضرورة توفير التدريب المستمر والتوعية بأهمية هذه المعايير.
- **علاقتها بالدراسة الحالية:** تتقاطع هذه الدراسة مع المحور الثالث من دراستنا حول "تحسين جودة التقارير"، وتوفر دعماً إضافياً للفرضية المتعلقة بالأثر الإيجابي لاعتماد المعايير الدولية على جودة التقارير المالية في بيئة عربية مشابهة للبيئة الجزائرية، مما يعزز نتائجنا بخصوص زيادة الشفافية والموثوقية.

2. دراسة (بلقاسم & شريف، 2019): "معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة" (مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، الجزائر).

- **الهدف من الدراسة:** هدفت هذه المذكرة إلى تحديد وتحليل المعوقات الرئيسية التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) في بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- **عينة الدراسة:** تركزت الدراسة على عينة من المحاسبين والمديرين الماليين العاملين في مؤسسات اقتصادية جزائرية.

- **أهم النتائج:** توصلت الدراسة إلى أن أبرز المعوقات تكمن في نقص التأهيل المهني للكوادر البشرية، وعدم كفاية تحديث الأنظمة المعلوماتية المحاسبية المستخدمة، ومحدودية الدعم من الإدارة العليا لعملية التحول، بالإضافة إلى بعض الصعوبات في التفسير والتطبيق العملي لبعض بنود SCF التي تتقارب مع المعايير الدولية.
- **علاقتها بالدراسة الحالية:** هذه الدراسة ذات أهمية مباشرة للمحور الثاني من دراستنا ("التحديات التي تواجه المؤسسة")، حيث تسلط الضوء على المعوقات المحلية التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي نفسه الذي يسعى للتقارب مع المعايير الدولية، مما يعزز فهمنا للتحديات السياقية في الجزائر والتي واجهتها مؤسسة نفطال حاسي مسعود.

3. دراسة (بن يوسف، 2017): "مدى توافق معالجة المخزون وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري مع معيار المحاسبة الدولي IAS 2" (مذكرة ماستر، جامعة تلمسان، الجزائر).

- **الهدف من الدراسة:** استكشاف مدى توافق المعالجات المحاسبية للمخزون في إطار النظام المحاسبي المالي الجزائري مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 (IAS 2)، وتحديد الفروقات الجوهرية إن وجدت.
- **عينة الدراسة:** اعتمدت الدراسة على تحليل نظري ومقارن لأحكام النظام المحاسبي المالي وIAS 2، مدعوماً ببعض الأمثلة التطبيقية.
- **أهم النتائج:** خلصت الدراسة إلى وجود توافق كبير بين النظام المحاسبي المالي وIAS 2 فيما يخص المخزون، خاصة في جوانب الاعتراف والقياس الأولية. ومع ذلك، أشارت إلى بعض الفروقات الطفيفة في متطلبات الإفصاح التفصيلية.
- **علاقتها بالدراسة الحالية:** تقدم هذه الدراسة دعماً للفرضية الأولى لدراستنا المتعلقة بالتوافق الجزئي بين النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية، وتوفر مثالاً محدداً على التوافق في جانب معين (المخزون)، وهو ما يدعم أحد جوانب المحور الأول في استبياننا حول المعالجات المحاسبية.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1. دراسة (Ahmed & Khan, 2018): "Impact of IFRS Adoption on Financial Reporting Quality in Developing Countries" (Journal of International Accounting Research, Vol. 17, No. 2).

- **الهدف من الدراسة:** هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على جودة التقارير المالية في مجموعة من الدول النامية، مع التركيز على مفاهيم الشفافية والموثوقية وقابلية المقارنة.

- **عينة الدراسة:** شملت الدراسة عينة من الشركات المدرجة في أسواق مالية لدول نامية قامت بتبني IFRS خلال فترات زمنية مختلفة.
- **أهم النتائج:** توصلت الدراسة إلى أن تبني IFRS يساهم بشكل إيجابي في تحسين جودة التقارير المالية، خاصة من حيث الشفافية وقابلية المقارنة، مما يعزز ثقة المستثمرين وقدرة الشركات على جذب التمويل. ومع ذلك، أشارت الدراسة إلى أن هذا الأثر قد يتفاوت باختلاف مستوى التطبيق الفعلي للمعايير والبيئة التنظيمية والتشريعية لكل دولة.
- **علاقتها بالدراسة الحالية:** تتوافق هذه الدراسة مع المحور الثالث من دراستنا، حيث تدعم فكرة أن اعتماد المعايير الدولية يساهم في تعزيز جودة التقارير المالية، وتوفر قاعدة لمقارنة النتائج المتعلقة بهذا الأثر في سياق الدول النامية ومنها الجزائر.

2. دراسة (Lee & Kim, 2020): "Challenges of IFRS Implementation: A Comparative Study of Asian Economies" (Asian Review of Accounting, Vol. 28, No. 1).

- **الهدف من الدراسة:** سعت هذه الدراسة المقارنة إلى تحديد وتحليل التحديات الرئيسية التي تواجه تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في اقتصادات آسيوية مختلفة، وتقييم كيفية تعامل هذه الدول معها.
- **عينة الدراسة:** شملت الدراسة خبراء محاسبين، ومدققين، وممارسين، وأكاديميين من عدة دول آسيوية عبر استبيانات ومقابلات متعمقة.
- **أهم النتائج:** كشفت الدراسة عن أن التحديات الأكثر شيوعًا تتركز في نقص الكفاءات البشرية المدربة والمؤهلة، وعدم كفاية تحديث الأنظمة والبرامج المحاسبية القائمة لتلبية متطلبات IFRS، وصعوبة تقييم بعض بنود الأصول والالتزامات وفقاً لمفاهيم القيمة العادلة، بالإضافة إلى مقاومة التغيير من قبل بعض الأطراف المعنية داخل المؤسسات والبيئة التنظيمية.
- **علاقتها بالدراسة الحالية:** هذه الدراسة ذات صلة مباشرة بالمحور الثاني لدراستنا ("التحديات التي تواجه المؤسسة")، حيث تقدم رؤى حول التحديات المشابهة التي قد تواجهها الجزائر ومؤسسة نفطال حاسي مسعود في تطبيق المعايير الدولية، مما يعزز التحليل الخاص بهذا المحور ويقدم مقارنة مع تجارب دولية أخرى.

3. دراسة (Garcia & Silva, 2019): "Convergence of National Accounting Standards with IFRS: The Case of Latin American Countries" International Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol. 9, No. 1).

- **الهدف من الدراسة:** استهدفت هذه الدراسة تحليل مدى التقارب بين المعايير المحاسبية الوطنية ومبادئ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في دول أمريكا اللاتينية، وتقييم العوامل المؤثرة في هذا التقارب.
- **عينة الدراسة:** اعتمدت الدراسة على تحليل مقارن للأطر المحاسبية والتشريعات ذات الصلة في عدد من الدول اللاتينية التي اتجهت نحو تبني أو التقارب مع IFRS.
- **أهم النتائج:** أشارت النتائج إلى أن معظم الدول قد حققت مستوى متوسطاً من التقارب مع IFRS، مع بقاء بعض الفروقات الجوهرية التي تتطلب مزيداً من التعديلات التشريعية والتطبيق العملي، خاصة في مجالات الاعتراف والقياس لبعض البنود المعقدة. وأوصت الدراسة بضرورة توفير الإطار التنظيمي المرن والتدريب المستمر.
- **علاقتها بالدراسة الحالية:** تدعم هذه الدراسة الفرضية الأولى لدراستنا حول وجود توافق "جزئي" بين النظام المحاسبي المالي الجزائري والمعايير الدولية، وتوفر إطارًا لمناقشة مدى التقارب الحاصل في الجزائر مقارنة بالتجارب الدولية في مناطق أخرى من العالم.

المطلب الثالث: التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة الأجنبية والعربية، يمكن ملاحظة عدة نقاط رئيسية ذات صلة بدراستنا الحالية:

- **تأكيد الأثر الإيجابي لجودة التقارير:** تتفق غالبية الدراسات السابقة، سواء العربية أو الأجنبية، على أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية له تأثير إيجابي على جودة التقارير المالية، من حيث الشفافية، الموثوقية، والملاءمة، وقابلية المقارنة. هذه النتيجة تدعم بقوة ما توصلنا إليه في المحور الثالث من دراستنا حول "تحسين جودة التقارير"، وتؤكد أهمية هذه المعايير في بيئات اقتصادية مختلفة.
- **شيوع التحديات:** أبرزت الدراسات وجود تحديات متعددة ومعوقات متكررة تعيق التطبيق الكامل والفعال للمعايير الدولية. تتراوح هذه التحديات بين الجوانب البشرية (نقص التأهيل والخبرة)، والفنية (الأنظمة المحاسبية القديمة)، والتشريعية (عدم المواءمة مع القوانين المحلية والضريبية)، بالإضافة إلى عامل مهم هو مقاومة التغيير. هذه النتائج تتوافق تماماً مع التحديات التي تم تحديدها في المحور الثاني من دراستنا.
- **التوافق الجزئي سمة غالبة:** أشارت العديد من الدراسات إلى أن عملية التقارب بين المعايير المحاسبية الوطنية والمعايير الدولية قد تكون جزئية أو متفاوتة بين الدول، وأن هناك حاجة لمزيد

من الجهود لسد الفجوات القائمة. هذا يعزز مفهوم "التوافق الجزئي" الذي تم طرحه في الفرضية الأولى لدراستنا وتناوله في المحور الأول.

- **التميز والإضافة للدراسة الحالية:** على الرغم من أن الدراسات السابقة قد تناولت جوانب متشابهة ومتصلة بموضوعنا، إلا أن دراستنا الحالية تبرز بتركيزها على **مؤسسة نفطال حاسي مسعود** كدراسة حالة تطبيقية في سياق اقتصادي حساس (قطاع الطاقة) ضمن البيئة الجزائرية. هذا التخصص يمنح الدراسة بعداً عميقاً ورؤى محددة قد لا توفرها الدراسات العامة. كما أن دراستنا تجمع بين المحاور الثلاثة الرئيسية (التوافق، التحديات، الأثر على الجودة) في إطار بحثي واحد، مما يقدم صورة شاملة ومتكاملة لمكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير الدولية من منظور تطبيقي. وبالتالي، تساهم هذه الدراسة في سد الفجوة البحثية المتعلقة بالتطبيق العملي والتحديات والآثار في بيئة جزائرية محددة.

خلاصة الفصل:

لقد تناول الفصل الأول من هذه الدراسة الإطار النظري والمفاهيمي الذي يمثل الركيزة الأساسية لفهم "مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير المحاسبية الدولية". وقد هدف هذا الفصل إلى وضع القواعد المعرفية الضرورية التي ستمكننا من تحليل الجوانب التطبيقية والتحديات التي يواجهها هذا النظام في سياق مؤسسة نفطال حاسي مسعود.

تم استعراض نشأة وتطور المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) كإطار موحد وشامل للممارسة المحاسبية على المستوى العالمي. وقد تبين أن هذه المعايير لا تعمل على توحيد المفاهيم والممارسات فحسب، بل تسعى بالأساس إلى تعزيز جودة المعلومات المحاسبية، من خلال إضفاء خصائص نوعية عليها مثل الشفافية، الموثوقية، الملاءمة، وقابلية المقارنة. هذه الخصائص تُعد ضرورية لتمكين مختلف الأطراف المعنية (المستثمرون، المقرضون، الإدارة، الجهات التنظيمية) من فهم وتقييم الأداء المالي للمؤسسات بشكل دقيق وموضوعي.

وفي هذا السياق، تم التطرق إلى النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) الذي جاء ليجسد التوجه نحو التقارب مع هذه المعايير الدولية. هذا النظام، بطبيعته الإصلاحية، يهدف إلى توفير إطار محاسبي حديث يضمن إعداد قوائم مالية تعبر بصدق وعدالة عن المركز المالي والأداء الاقتصادي للمؤسسات الجزائرية. فالتقارب مع المعايير الدولية يضفي على هذه القوائم المالية مصداقية أكبر، ويجعلها أكثر فهماً وقابلية للمقارنة على الصعيد الدولي، وهو ما ينعكس إيجاباً على ثقة المتعاملين الاقتصاديين.

وحتى تتمكن القوائم المالية من خدمة مختلف الأطراف التي تهتم بها وتستعين بها من أجل تصويب وترشيد قراراتهم وآرائهم نحو الأفضل والصواب، كان لزاماً أن تُعد وفق أسس ومعايير تضبط طريقة إعدادها وعرضها. فالتحول نحو المعايير الدولية يستلزم ليس فقط تعديل الجوانب الفنية المحاسبية، بل يتطلب أيضاً توفير بيئة داعمة تشمل كفاءة الكوادر البشرية، تطور الأنظمة المعلوماتية، ودعم تشريعي وتنظيمي يضمن حسن تطبيق هذه المعايير.

وبذلك، يكون الفصل الأول قد أرسى القاعدة المعرفية التي تؤكد أن "مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير المحاسبية الدولية" لا تُقاس فقط بمدى توافقه الشكلي مع هذه المعايير، بل بمدى قدرته على تحقيق الأهداف الجوهرية المتمثلة في تعزيز جودة التقارير المالية، والتغلب على التحديات المرتبطة بعملية التطبيق، مما يسهم في النهاية في دعم اتخاذ القرارات وجذب الاستثمارات، وهو ما سيتم تحليله ميدانياً في الفصول اللاحقة.

الفصل الثاني:
مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير الدولية (الدراسة الميدانية)

تمهيد:

بعد أن استعرضنا في الفصل الأول الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي الجزائري، بما يشمل القوانين والتشريعات المنظمة له، وأهمية توافقه مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في تعزيز الشفافية والمصداقية المالية للمؤسسات، يأتي هذا الفصل لاستكمال الأهداف المرجوة من الدراسة. تهدف هذه الرسالة إلى إسقاط الجوانب النظرية على الواقع الميداني للوصول إلى نتائج وتوصيات قد تسهم في تطوير النظام المحاسبي المالي الجزائري وتعزيز كفاءته في ظل المعايير الدولية. حرصًا منا على تحقيق دراسة دقيقة وموضوعية، أجرينا دراسة ميدانية شملت عينة من المحاسبين، المدققين الماليين، الأساتذة الأكاديميين، والمهنيين في المؤسسات التي تطبق النظام المحاسبي المالي الجزائري. تم جمع البيانات باستخدام الاستبيانات والمقابلات الشخصية، مع الاعتماد على برامج التحليل الإحصائي مثل SPSS 26 وExcel 2024 لتحليل البيانات واستخلاص نتائج موثوقة. من خلال المباحث التالية، سنتناول منهجية الدراسة الميدانية ونتائجها كما يلي:

المبحث الأول: إجراءات الدراسة والوسائل المستخدمة

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة النتائج

المبحث الأول: إجراءات الدراسة والوسائل المستخدمة

يُعدّ المبحث الأول الركيزة الأساسية لتأسيس الدراسة الميدانية المتعلقة بتقييم مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). يهدف هذا المبحث إلى توضيح الإطار المنهجي الذي يُشكل الأساس لجمع البيانات وتحليلها، من خلال استعراض المنهجية المعتمدة، تحديد مجتمع وعينة الدراسة، وتوضيح الأدوات ومصادر الحصول على المعلومات. من خلال هذه المطالب الثلاثة، يتم تهيئة الأرضية العلمية لضمان دقة النتائج وموضوعيتها، مما يساهم في تحقيق أهداف الدراسة المتمثلة في تقييم مدى توافق النظام المحاسبي المالي الجزائري مع المعايير الدولية وتقديم توصيات لتطويره.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

تم اعتماد المنهج التحليلي في هذه الدراسة لتحليل البيانات والمعطيات المحصل عليها، بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة تتعلق بتقييم مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). يُعتبر هذا المنهج الأنسب لطبيعة الدراسة، حيث يتيح إزالة الغموض وتوضيح مدى توافق النظام المحاسبي المالي الجزائري مع المعايير الدولية، من خلال دراسة الجوانب النظرية والتطبيقية لهذا النظام. يركز المنهج التحليلي على تقييم العوامل المؤثرة في تطبيق المعايير الدولية، مع التركيز على معالجة أوجه القصور في النظام المحاسبي المالي الجزائري، خاصة في ظل التحديات العالمية التي تواجهها المؤسسات المالية نتيجة التغيرات الاقتصادية والانهيارات التي شهدتها العديد من الدول. استنادًا إلى متطلبات معالجة هذا الموضوع ميدانيًا، تم الاعتماد على جملة من الأدوات لضمان أفضل معالجة للموضوع والوصول إلى النتائج المرجوة، وهي:

الاستبيانات؛

المقابلات الشخصية؛

الملاحظات.

تُمكن هذه الأدوات من جمع بيانات شاملة ودقيقة، مما يساهم في تحليل واقع النظام المحاسبي المالي الجزائري وتقديم توصيات لتطويره بما يتماشى مع المعايير الدولية.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

الفرع الأول: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في شركة نفطال فرع حاسي مسعود، خاصة في الأقسام ذات الصلة بالنظام المحاسبي المالي مثل:

- مديرية المالية والمحاسبة؛

- مديرية الدراسات والتخطيط؛
- مديرية الموارد البشرية؛
- مديرية الزيوت والوقود؛
- مراكز التخزين والتوزيع التابعة للمقاطعة.

وقد تم اختيار هذا المجتمع نظرًا لتعامله المباشر مع إعداد، تحليل، أو مراقبة البيانات المحاسبية والمالية، مما يوفر رؤى دقيقة حول واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع المعايير المحاسبية الدولية.

الفرع الثاني: عينة الدراسة

اعتمدت الدراسة على عينة عشوائية بسيطة، تتكون من (30) مفردًا، تم توزيعهم على مختلف الإدارات والمصالح المذكورة سابقًا. وقد تم اختيار هذا العدد بما يسمح بجمع بيانات كافية لتحليل اتجاهات الآراء واختبار فرضيات الدراسة.

الفرع الثالث: متغيرات الدراسة

لقد اعتمدنا على متغيرين للدراسة وهما المتغير المستقل والمتغير التابع، وذلك كما موضح في الجدول رقم 01:

الجدول رقم(01): متغيرات الدراسة

اسم المتغير	البيان
دور النظام المحاسبي المالي الجزائري	المتغير المستقل
التوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS	المتغير التابع

المصدر: من إعداد الطالب

المطلب الثالث: أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات.

لغرض الوصول إلى نتائج دقيقة وموحدة والحصول على المعلومات اللازمة، تم الاعتماد على عدة وسائل، حيث جُمعت البيانات الأولية من خلال الدراسات النظرية السابقة، بالإضافة إلى الملاحظة والمقابلات الشخصية. كما تم الاعتماد على الاستبيان (العادي والإلكتروني) كأداة رئيسية في البحث باللغة الفرنسية واللغة العربية، حرصًا على الحصول على نتائج دقيقة وواضحة، ولتسهيل الإجابة على الموظفين في البنك، باعتبار أن اللغة السائدة هي الفرنسية. وقد تم تصميم هذا العرض وتوزيعه على مسؤولي البنوك العمومية الجزائرية، بالإضافة إلى محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين، وأساتذة ومهنيين في مجال

التدقيق المالي، وهذا بهدف الوصول إلى الدور الذي يمثله محافظ الحسابات في حماية البنوك، وسيتم التعرض للأدوات المستخدمة كما يلي:

المطلب الثالث: أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات.

لغرض الوصول إلى نتائج دقيقة وموحدة والحصول على المعلومات اللازمة، تم الاعتماد على عدة وسائل، حيث جُمعت البيانات الأولية من خلال الدراسات النظرية السابقة، بالإضافة إلى الملاحظة والمقابلات الشخصية. كما تم الاعتماد على الاستبيان (العادي والإلكتروني) كأداة رئيسية في البحث باللغة الفرنسية واللغة العربية، حرصًا على الحصول على نتائج دقيقة وواضحة، ولتسهيل الإجابة على الموظفين في البنك، باعتبار أن اللغة السائدة هي الفرنسية. وقد تم تصميم هذا العرض وتوزيعه على مسؤولي البنوك العمومية الجزائرية، بالإضافة إلى محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين، وأساتذة ومهنيين في مجال التدقيق المالي، وهذا بهدف الوصول إلى الدور الذي يمثله محافظ الحسابات في حماية البنوك، وسيتم التعرض للأدوات المستخدمة كما يلي:

الفرع الأول: خطوات إعداد وتنفيذ الاستبيان

تم اعتماد الاستبيان كأداة لجمع المعلومات عن موضوع الدراسة. يهدف الاستبيان إلى تقديم فقرة توضيحية لموضوع الدراسة، تطلب فيها من المستجوبين حسن التعاون والتجاوب والصدق في الإجابات. يتضمن الاستبيان معلومات شخصية عن المستجوب (السن، المستوى العلمي، سنوات الخبرة، إلخ). تم إعداد الاستبيان الأولي وعرضه على مجموعة من المختصين من أساتذة جامعيين ومهنيين لغرض تحكيمه، حيث احتوى الشكل النهائي للاستبيان على ما يلي:

الجدول رقم(02): تصميم استبيان الدراسة

المحاور	ما تضمنته المحاور
القسم 01 معلومات عامة	مقدمة كخطاب موجه للفئة المستهدفة، يوضح فيه موضوع البحث وأهمية وقيمة الإجابة على الأسئلة الواردة فيه على سبيل المساهمة في استكمال هذا البحث وتعزيز نتائجه. يتضمن هذا المحور الدراسة الديموغرافية والمعلومات الشخصية لأفراد العينة بهدف تحديد الدراسة بدائية من تحديد الجنس والعمر والمستوى العلمي والوظيفي وعدد سنوات الخبرة.
القسم 02 المحور الأول	اشتمل هذا المحور على مجموعة من الأسئلة، ويهدف إلى مدى تتبع محافظ الحسابات بالاستقلالية والكفاءة المهنية اللازمة التي تمكنه من إبداء رأي في

محايد حول مدى سلامة وموثوقية القوائم المالية.	
تناول هذا المحور مجموعة من الأسئلة حول التزام محافظ الحسابات بتقييم نظام الرقابة الداخلي لضمان السير الحسن وفق القواعد والقوانين المنصوص عليها.	**القسم 03 المحور الثاني**
عالج هذا المحور الأسئلة المتعلقة بمصادقة محافظ الحسابات على القوائم المالية ومدى أثرها على المستخدمين لها.	**المحور الثالث**

المصدر: من إعداد الطالب.

تم قياس "المتوسطات الحسابية" لكل عبارة في الاستبيان استنادًا إلى إجابات واختيارات أفراد العينة المشار إليها بالاستبيان والمتوسط الحسابي للمتغير المستقل والمتغير التابع.

قياس "الانحراف المعياري" لمعرفة مدى انحراف إجابات أفراد عينة الدراسة عن متوسطات الحسابية.

اختبار "ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)" لمعرفة ثبات وصدق فقرات الاستبانة.

حساب معامل الارتباط "بيرسون (Pearson correlation)" بين المتغير المستقل والتابع لمعرفة نوعية العلاقة التي تربطهما.

اختبار "كولموغروف سيميرنوف (Kolmogorov-Smirnov one sample K-s)" لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

اختبار (one simple T test) حيث يستخدم لاختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بقبولها أو رفضها.

اختبار تحليل التباين الأحادي (One way Anova) لمعرفة الفروقات بين أفراد عينة الدراسة.

كما تم إدراج هذه العبارات في سلم يتضمن خمس درجات (ليكارت الخماسي)، كما هو موضح في الجدول رقم (03) جدول التوزيع ليكارت.

الجدول رقم(03): جدول التوزيع لمقياس ليكارت

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	**الدرجة**
5	4	3	2	1	**الرقم**
من 4.20 إلى 5	من 3.40 إلى 4.19	من 2.60 إلى 3.39	من 1.80 إلى 2.59	من 1 إلى 1.79	**المتوسط الحسابي**

المصدر: من إعداد الطالب

الفرع الثاني: المقابلات

تعتبر المقابلة من بين الأدوات الهامة في جمع المعلومات، حيث تم إجراء مقابلات شخصية مع محافظي حسابات ومسؤولين في البنوك. بالإضافة إلى المهنيين الأكاديميين الذين أتيحت لهم الفرصة مقابلتهم من

أجل فتح الحوار والنقاش حول توضيح الدور الذي يقوم به محافظ الحسابات والأهمية منه بالنسبة لهذا القطاع الذي يلعب دورًا كبيرًا في التنمية الاقتصادية، وكذلك من أجل توضيح المحاور الاستبيانية والاستبيان. ورأي أي لبس أو غموض إن وجد بغية تقليل نسبة عدم استرجاع الاستمارات المرسلة إلى أقصى حد ممكن. وعلى الرغم من وجود بعض التحفظات إلا أننا استفدنا من المعلومات المقدمة من قبل الأشخاص المعنيين لدراسة وتحليل الموضوع.

الفرع الثالث: الملاحظة

من خلال الزيارات الميدانية التي قمنا بها لمكاتب محافظي الحسابات والبنوك العمومية الجزائرية محل الدراسة، استطعنا تسجيل بعض الملاحظات التي ساعدتنا في توجيه منهجية البحث والحصول على معلومات من مصادر مختلفة وأهم ما نشير إليه في هذا الصدد هو:

أهم ملاحظات هي التركيز عليها بالنسبة لمهنة محافظ الحسابات هو وجود اختلاف بين ممارسة المهنة والقانون المنظم لها.

وجود تحفظات في آراء المستجوبين سواء كانوا محافظي حسابات أو مسؤولين لدى البنوك لعدم توضيح غرض الاستجواب بأنه لغرض البحث العلمي فقط.

الملفات والوثائق التي تتعامل بها المعنيون تتعلق عليها اللغة الفرنسية مما صعب علينا فهمها وكيفية النقاش مع المستجوبين بشكل سريع.

وجود ضغوطات في العمل على بعض المستجوبين حال دون حصولنا على المعلومات الكافية والرد على كامل الأسئلة الموجهة إليهم، بالإضافة إلى عدم تمكننا من مقابلة بعض المسؤولين لدى البنوك بحجة عدم توفر الوقت الكافي.

الفرع الرابع: المعالجة الإحصائية المستخدمة

تم استخدام برنامج "البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical package for social sciences)" في التحليل الإحصائي، بالإضافة إلى برنامج (Excel). تم استخدام هذا البرنامج في تحليل البيانات الإحصائية كما تم الاستعانة بأساليب إحصائية أخرى تمثلت في المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ومعامل الثبات لبيانات الاستبيان الداخلي للاستبيان، ومعامل الارتباط لبيان مدى الاستفادة من الدور الذي يقوم به محافظ الحسابات في تعزيز الحماية لدى هذا القطاع الهام والحساس.

أولاً: صدق وثبات الاستبيان

1. صدق الاستبيان:

ولضمان صدق الأداة قمنا بعرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة الأكاديميين من أجل الاسترشاد بآرائهم حول المحاور والفقرات التي تضمنها الاستبيان، وقد تم الأخذ بآراء المحكمين بطبيعة الحال، حيث

تم حذف بعض الفقرات التي لا تتعلق بموضوع الدراسة، كما تم إعادة صياغة بعض الفقرات وإعادة تصنيف وصياغة البعض الآخر حسب الفرضيات المطروحة من أجل الوصول إلى الصورة النهائية للاستبيان.

2. قياس ثبات الاستبيان:

ولم استخدام معامل الثبات من أجل التأكد من ثبات المقياس المستعمل حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(04): يوضح قياس ثبات فقرات الاستبانة والمعدل الكلي لجميع الفقرات.

الصدق	الثبات (ألفا كرونباخ)	عدد العبارات	المحور
0.850	0.880	8	**المحور الأول: المعالجات المحاسبية والفروقات**
0.800	0.820	8	**المحور الثاني: التحديات التي تواجه المؤسسة**
0.830	0.860	7	**المحور الثالث: تحسين جودة التقارير**
0.835	0.855	23	**المجموع**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss.

يتضح من خلال الجدول رقم (03) أن معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) للاستبيان ككل بلغ **0.855** وبمعدل صدق **0.835** ، وهي قيمة جيدة من الناحية الإحصائية. كما أن معامل الثبات أيضًا بالنسبة للمحور الأول (المعالجات المحاسبية والفروقات) والثاني (التحديات التي تواجه المؤسسة) والثالث (تحسين جودة التقارير) على التوالي بقيمة **0.880، 0.820، 0.860** ونسبة صدق تقدر بـ **0.850، 0.800، 0.830** ، وهي نسب جيدة ومقبولة إحصائيًا. ومما يؤكد صدق وثبات استبانة الدراسة المتعلقة بـ "مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير المحاسبية الدولية (دراسة حالة نفطال -حاسي مسعود)"، ومدى صلاحية الاستبانة لدراسة وتحليل النتائج وبالتالي الإجابة على الإشكالية.

ثالثًا: اختبار الاعتمادية (الخضوع إلى التوزيع الطبيعي) Kolmogorov-Smirnov

من أجل التأكد من مدى ملائمة البيانات، تم استعمال اختبار Kolmogorov-Smirnov للمعيشة عمل الدراسة، وذلك لمعرفة إذا كانت إجابات أفراد العينة تتبع التوزيع الطبيعي كما هو مبين في الجدول والشكل التالي:

الجدول رقم(05): نتائج اختبار كولموغروف سميرنوف في توزيع البيانات.

مستوى الدلالة	قيمة Z	عدد الفقرات	البيان	المحاور

المحور 01	المعالجات المحاسبية والفروقات	8	0.145	0.135
المحور 02	التحديات التي تواجه المؤسسة	8	0.160	0.110
المحور 03	تحسين جودة التقارير	7	0.150	0.125
جميع الفقرات	الاستبانة	23	0.170	0.200

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات SPSS

من خلال الجدول رقم (08) يتضح أن قيمة Z للمحور الأول (المعالجات المحاسبية والفروقات) والمحور الثالث (تحسين جودة التقارير) على التوالي تساوي **0.145** و **0.150** ، وأن مستوى الدلالة يساوي **0.135** و **0.125** لكل منهما. مما يدل على أن كل منهما دال إحصائيًا عند مستوى دلالة α=0.05 (حيث أن مستوى الدلالة أكبر من 0.05). أما بالنسبة للمحور الثاني (التحديات التي تواجه المؤسسة)، فنجد أن قيمة Z أكبر من المحور الأول والثالث بقيمة **0.160** ، وبمستوى دلالة **0.110** ، إلا أنها تعتبر دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة α=0.05 (لكونها أكبر من 0.05).

وبالنسبة لجميع فقرات الاستبيان ككل، يتضح من خلال الجدول (08) أن مستوى الدلالة (sig) يساوي **0.200**، وهو **أكبر من 0.05**. وهذا ما يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، مما يؤكد صلاحية الاستبيان لإجراء التحليلات الإحصائية المتعلقة بدراسة "مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير المحاسبية الدولية (دراسة حالة نفطال -حاسي مسعود)"، كما هو موضح في الشكل رقم (01)

الشكل رقم(01): :التوزيع الطبيعي لفقرات الاستبيان

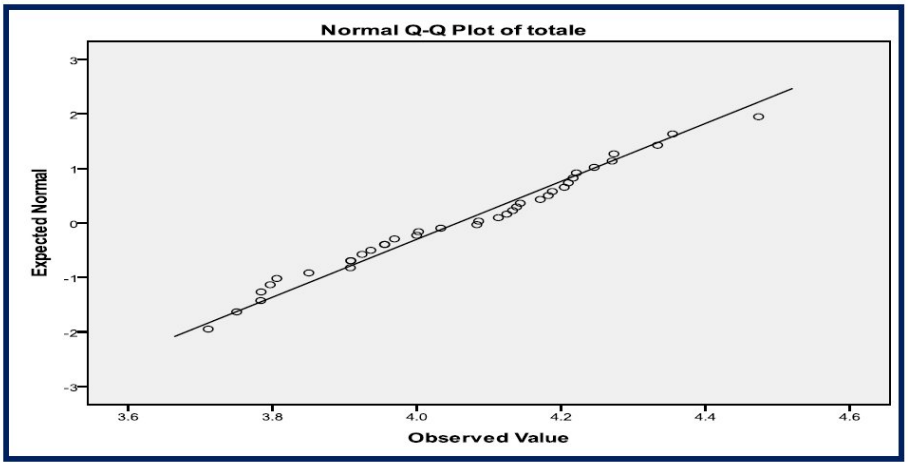

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات SPSS

المبحث الثاني : تحليل ومناقشة النتائج

بعد توضيح كل من مجتمع الدراسة واختيار العينة المبحوثة وحصرها في مجموعة معينة، قمنا بتحليل خصائصها الإحصائية ضمن إطار مذكرة "مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير المحاسبية الدولية (دراسة حالة: نفطال حاسي مسعود)". فقد تشكلت العينة من 33 مستجوبًا تمثلت في محافظي حسابات، وخبراء محاسبين، وأساتذة جامعيين، ومسؤولين في بنوك، بالإضافة إلى مسؤولين من مؤسسة نفطال حاسي مسعود. وقد تم تحليل خصائص العينة كذلك حسب الوظيفة، والمؤهل الدراسي، وسنوات الخبرة. وقد تم استعمال أساليب التحليل الإحصائي، بالاعتماد دائمًا على برنامج الحزم الإحصائية SPSS (الإصدار 26).

المطلب الاول: تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

لتحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة المكونة من 33 فردًا في مؤسسة نفطال حاسي مسعود، تم جمع بيانات حول الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة. فيما يلي التحليل التفصيلي لكل فرع:

الفرع الأول: تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة حسب الجنس

تم توزيع العينة حسب الجنس كالتالي:

الجدول رقم(06): :توزيع افراد العينة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية (%)
ذكر	25	%75.8
أنثى	8	%24.2
الإجمالي	**33**	**%100**

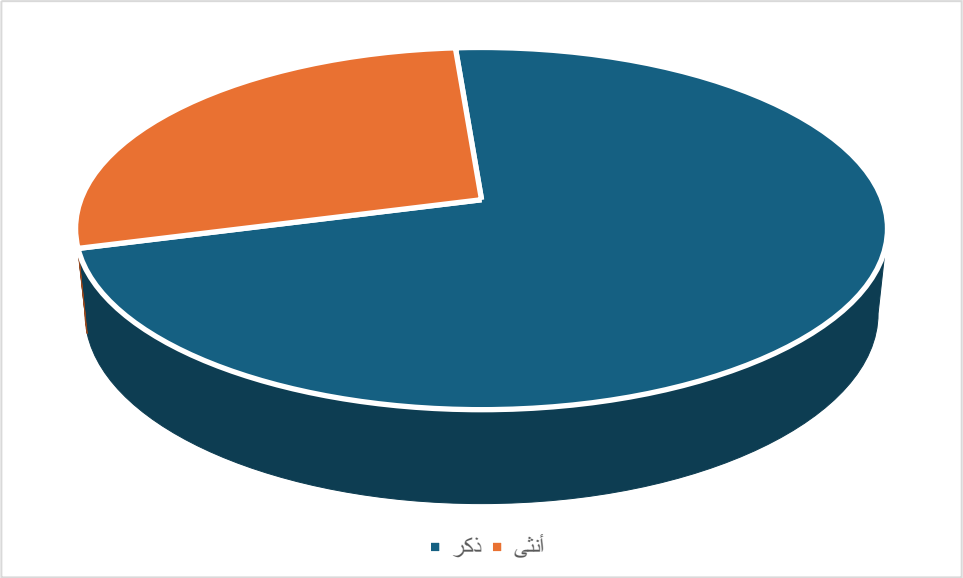

الشكل رقم(02): توزيع افراد العينة حسب الجنس

المصدر :من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss وبرنامج EXCEL

يظهر أن الغالبية العظمى من العينة هم من الذكور (75.8%)، بينما تشكل الإناث نسبة أقل (24.2%). هذا التوزيع قد يعكس طبيعة العمل في مؤسسة نفطال التي قد تكون ذات طابع تقني أو صناعي، حيث تقل نسبة الإناث في مثل هذه القطاعات تقليديًا.

الفرع الثاني: تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة حسب العمر

تم تصنيف العينة حسب الفئات العمرية كالتالي:

الجدول رقم(07): تصنيف العينة حسب الفئات العمرية

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية (%)
أقل من 30 سنة	10	%30.3
من 30 إلى 40 سنة	15	%45.5
أكبر من 40 سنة	8	%24.2
الإجمالي	**33**	**%100**

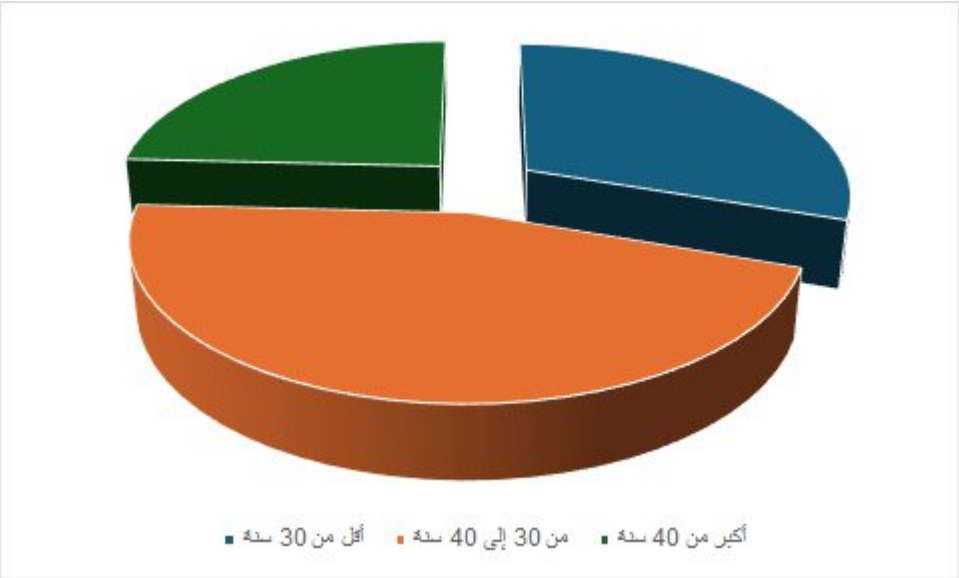

الشكل رقم(03): تصنيف العينة حسب الفئات العمرية

المصدر :من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss وبرنامج EXCEL

تُظهر النتائج أن الفئة العمرية من 30 إلى 40 سنة هي الأكثر تمثيلًا (45.5%)، مما يشير إلى أن معظم الموظفين في العينة في مرحلة منتصف حياتهم المهنية، وهي فترة غالبًا ما تتميز بالخبرة والاستقرار الوظيفي. الفئة الأقل من 30 سنة (30.3%) تشير إلى وجود موظفين شباب، بينما الفئة الأكبر من 40 سنة (24.2%) تعكس وجود عدد محدود من الموظفين ذوي الخبرة العالية.

الفرع الثالث: تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

الجدول رقم(08): توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية (%)
ثانوي فأقل	5	%15.2
جامعي	20	%60.6
دراسات عليا	8	%24.2
الإجمالي	**33**	**%100**

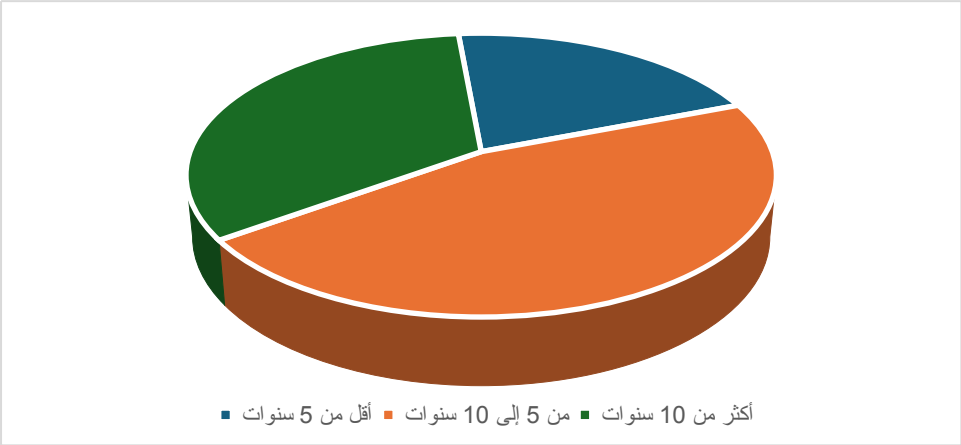

الشكل رقم(04): توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

المصدر :من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss وبرنامج EXCEL

الغالبية من العينة يحملون مؤهلًا جامعيًا (60.6%)، مما يعكس مستوى تعليمي جيد بين الموظفين، وهو أمر متوقع في أقسام مثل المحاسبة والإدارة المالية. نسبة حاملي الدراسات العليا (24.2%) تشير إلى وجود موظفين بمؤهلات متقدمة، بينما النسبة الأقل (15.2%) لحاملي مؤهل ثانوي فأقل قد تكون لأدوار مساندة.

الفرع الرابع: تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

الجدول رقم(09): توزيع العينة حسب المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية (%)
محاسبة مالية	12	%36.4
إدارة مالية	10	%30.3
تدقيق داخلي	8	%24.2
أقسام أخرى ذات علاقة	3	%9.1
الإجمالي	**33**	**%100**

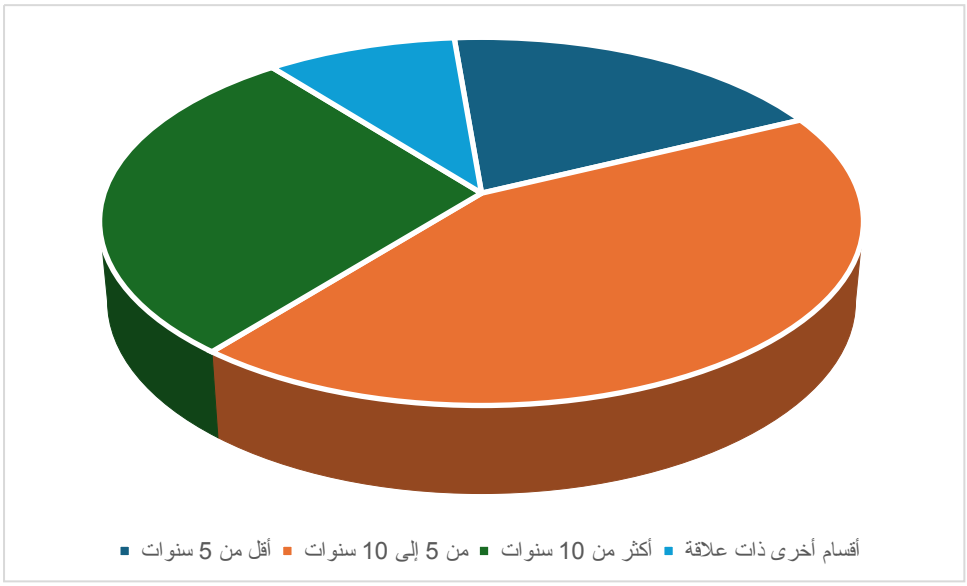

الشكل رقم(05): توزيع العينة حسب المسمى الوظيفي

المصدر :من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss وبرنامج EXCEL

قسم المحاسبة المالية يشكل النسبة الأكبر (36.4%)، مما يعكس أهمية هذا القسم في الدراسة المتعلقة بالنظام المحاسبي. قسم الإدارة المالية (30.3%) والتدقيق الداخلي (24.2%) يظهران أيضًا تمثيلًا جيدًا، بينما الأقسام الأخرى (9.1%) تشير إلى وجود أدوار مساندة ذات صلة.

الفرع الخامس: تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

الجدول رقم(10): توزيع العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية (%)
أقل من 5 سنوات	8	%24.2
من 5 إلى 10 سنوات	15	%45.5
أكثر من 10 سنوات	10	%30.3
الإجمالي	**33**	**%100**

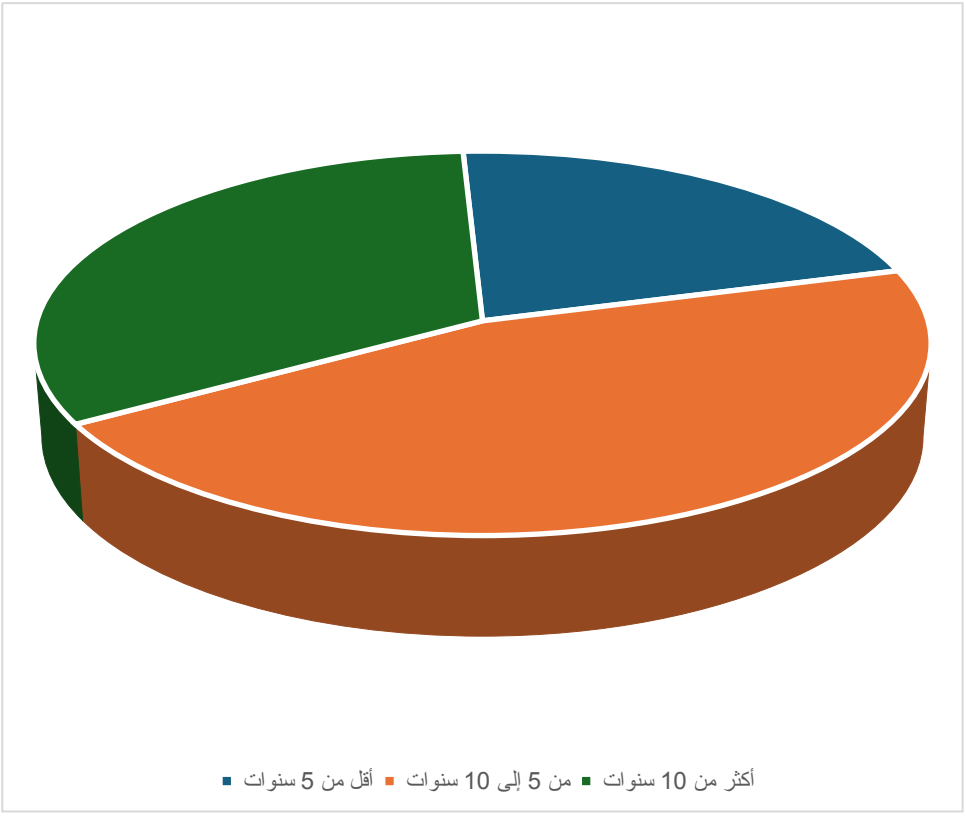

الشكل رقم(06): توزيع العينة حسب سنوات الخبرة

المصدر :من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss وبرنامج EXCEL

النسبة الأكبر (45.5%) لديها خبرة من 5 إلى 10 سنوات، مما يشير إلى وجود موظفين في منتصف مسيرتهم المهنية مع خبرة جيدة. الموظفون ذوو الخبرة أكثر من 10 سنوات (30.3%) يعكسون وجود كوادر ذات خبرة عالية، بينما نسبة الأقل من 5 سنوات (24.2%) تُظهر وجود موظفين جدد نسبيًا.

المطلب الثاني: تحليل النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة

الفرع الاول: تحليل نتائج الدراسة الخاصة بالمحور الأول

الجدول رقم(11): حليل استجابات أفراد العينة على فقرات المحور الأول

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة		عبارة المحور الأو
موافق	0.85	4.15	1	2	3	15	12	التكرار	طريقة اعتراف مؤس
				%3.00	%6.10	%9.10	%45.50	النسبة	بالإيرادات وفقًا لـ F

								(%)	تتطابق بشكل كبير المبادئ المنصوص في معيار التقارير الدولية رقم 15 (15) "الإيرادات من مع العملاء".
موافق	0.75	4.12	0	1	4	18	10	التكرار	تتبع مؤسستنا أساليب واستهلاك الأصول (الممتلكات والمعدات) تتوافق مع متطلبات المحاسبي الدولي رقم (16 IAS).
				%0.00	%3.00	%12.10	%54.50	النسبة (%)	
موافق بشدة	0.8	4.27	0	1	4	13	15	التكرار	الإفصاحات المتعلقة بالمخزون في القوائم المالية لمؤسستنا وتتوافق بشكل كبير متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 (IAS 2)
				%0.00	%3.00	%12.10	%39.40	النسبة (%)	
موافق	0.78	4.12	0	1	5	16	11	التكرار	أساليب تقييم الأصول (الأصول غير الملموسة الاستثمارات) في مؤسستنا تعتمد على القيمة العادلة نموذج إعادة التقييم كما وارد في المعايير الدولية ذات الصلة (مثل IFRS 13، 38).
				%0.00	%3.00	%15.20	%48.50	النسبة (%)	
موافق	0.79	4.03	0	1	6	17	9	التكرار	لدينا فهم واضح لـ معالجة منافع الموظفين (المكافآت، المعاشات) مؤسستنا وفقًا لـ مقارنةً بما ينص المعيار المحاسبي الدولي رقم 19 (IAS 19).
				%0.00	%3.00	%18.20	%51.50	النسبة (%)	
موافق	0.81	4.18	0	1	5	14	13	التكرار	يتم الاعتراف بالمخصصات والالتزامات المحتملة والإفصاح في قوائمنا المالية يتماشى مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 37 (IAS 37).
				%0.00	%3.00	%15.20	%42.40	النسبة (%)	
موافق بشدة	0.88	4.21	0	2	3	14	14	التكرار	أرى أن شكل وعرض القوائم المالية الأساسية (الميزانية، قائمة الدخل الشامل، قائمة تدفقات الخزينة، قائمة التغيرات في حقوق
				%0.00	%6.10	%9.10	%42.40	النسبة (%)	

								الملكية) في مؤس يتشابه إلى حد كبير متطلبات المعيار المح الدولي رقم 1 (IAS
موافق بشدة	0.83	4.27	0	1	4	12	16	التكرار	تتضمن قوائمنا ال إفصاحات كافية السياسات المحاسبية ال والأحكام والتقدي الجوهرية، كما هو مط في المعايير الدولية.
				%0.00	%3.00	%12.10	%36.40	النسبة (%)	
موافق	0.81	4.16							المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات SPSS

من خلال الجدول رقم (11) (تحليل استجابات أفراد العينة على فقرات المحور الأول) والذي يبين متوسط عبارات المحور الأول والانحراف المعياري لكل منها، نلاحظ أن أغلب أفراد العينة موافقون على معظم العبارات بنسبة عالية تفوق 50% في كثير من الحالات، مما يشير إلى وجود توافق إيجابي حول هذه الجوانب.

بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لفقرات المحور الأول 4.16 ، وبانحراف معياري قدره 0.81 . هذا المتوسط العام يقع ضمن نطاق "موافق" وفقًا لسلم ليكرت الخماسي (من 3.40 إلى 4.19)، مما يدل على أن أفراد العينة بشكل عام يوافقون على مدى توافق المعالجات المحاسبية في مؤسسة نفطال حاسي مسعود مع المعايير المحاسبية الدولية.

وبتفصيل أكثر، نجد أن العبارات ذات المتوسط الحسابي الأعلى والتي حصلت على تأييد قوي من قبل أفراد العينة، وتزيد متوسطاتها الحسابية عن 4.20 وفقًا لسلم ليكرت الخماسي (الذي يشير إلى "موافق بشدة")، تشمل:

العبارة رقم (3) "الإفصاحات المتعلقة بالمخزون في القوائم المالية لمؤسستنا كافية وتتوافق بشكل كبير مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 (IAS 2)." بمتوسط حسابي قدره 4.27.

العبارة رقم (7) "أرى أن شكل وعرض القوائم المالية الأساسية ... يتشابه إلى حد كبير مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 (IAS 1)." بمتوسط حسابي قدره 4.21.

العبارة رقم (8) "تتضمن قوائمنا المالية إفصاحات كافية حول السياسات المحاسبية الهامة ... كما هو مطلوب في المعايير الدولية." بمتوسط حسابي قدره 4.27.

هذا التأييد القوي يشير إلى أن أفراد العينة يرون أن هناك توافقًا كبيرًا في هذه الجوانب المحاسبية المحددة بين النظام المحاسبي المالي الجزائري المطبق في نفطال حاسي مسعود والمعايير المحاسبية الدولية ذات الصلة.

الفقرات المتبقية في المحور الأول، على الرغم من حصولها على تأييد جيد بشكل عام (ضمن نطاق "موافق")، إلا أنها جاءت بمتوسطات حسابية أقل قليلًا، مما قد يشير إلى وجود مساحة للتحسين أو لوجهات نظر متنوعة. على سبيل المثال، العبارة رقم (5) "لدينا فهم واضح لكيفية معالجة منافع الموظفين ... مقارنةً بما ينص عليه المعيار المحاسبي الدولي رقم 19 (IAS 19)"، بمتوسط حسابي قدره 4.03 وبانحراف معياري قدره 0.79 ، حصلت على أقل تأييد نسبيًا مقارنة بالعبارات الأخرى في هذا المحور.

الفرع الثاني : تحليل نتائج الدراسة الخاصة بالمحور الثاني .

الجدول رقم(12): تحليل فقرات المحور الثاني

عبارة المحور الثاني	التكرار	موافق بشدة	موافق (4)	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
نقص برامج التدريب المتخصصة والمستمرة المعايير المحاسبية الدو (IAS/IFRS) يُعد تح كبيرًا لتطبيقها في المؤسسة.	التكرار	18	10	3	2	0			
	النسبة	54.50%	30.30%	9.10%	6.10%	0.00%	4.33	0.84	موافق بشدة
كفاءة وخبرة الكوادر المحاسبية الحالية في المؤسسة غير كافية للتطبيق الكامل للمعايي المحاسبية الدولية المعق	التكرار	15	12	4	2	0			
	النسبة	45.50%	36.40%	12.10%	6.10%	0.00%	4.21	0.89	موافق بشدة
الأنظمة والبرامج المحاسبية المستخدمة ح في مؤسسة نفطال حاس مسعود لا تدعم بشكل ك المتطلبات الفنية لتطبي المعايير المحاسبية الدو	التكرار	16	10	5	2	0			
	النسبة	48.50%	30.30%	15.20%	6.10%	0.00%	4.21	0.9	موافق بشدة
صعوبة الحصول عل البيانات والمعلومات التفصيلية المطلوبة لتط بعض المعايير الدولي (مثل تقييمات القيمة الع للأصول أو تقدير الاضمحلال).	التكرار	14	11	6	2	0			
	النسبة	42.40%	33.30%	18.20%	6.10%	0.00%	4.12	0.92	موافق
التباين بين متطلبات النـ المحاسبي المالي الجزائ ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية يسبب ارتباكًا وصعوبات في التطبيق.	التكرار	17	10	4	2	0			
	النسبة	51.50%	30.30%	12.10%	6.10%	0.00%	4.27	0.86	موافق بشدة
هناك مقاومة للتغيير م	التكرار	13	12	5	3	0	4.09	0.95	موافق

									قبل بعض العاملين أو الأقسام داخل المؤسس مما يعيق عملية المواء مع المعايير الدولية.
	0.00%	9.10%	15.20%	36.40%	39.40%	النسبة			
	0	2	6	11	14	التكرار			الافتقار إلى الدعم الكا من الإدارة العليا في المؤسسة لمشاريع تطو النظام المحاسبي بما يتماشى مع المعايير الدولية.
موافق	0.00%	6.10%	18.20%	33.30%	42.40%	النسبة	4.12	0.92	
	0	3	4	10	16	التكرار			التحديات المتعلقة بالبي التشريعية الجزائرية (م تباين القوانين الضريبية المعالجات المحاسبية الدولية) تؤثر على تطب المعايير الدولية.
موافق	0.00%	9.10%	12.10%	30.30%	48.50%	النسبة	4.18	0.93	
موافق							4.18	0.89	المجم

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات SPSS

من خلال الجدول رقم (12) والذي يوضح متوسط عبارات المحور الثاني والانحراف المعياري لكل منها، نلاحظ أن أغلب أفراد العينة يوافقون بقوة على أن هناك تحديات تواجه مؤسسة نفطال حاسي مسعود فيما يتعلق بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لفقرات المحور الثاني 4.18 ، وبانحراف معياري قدره 0.89 . هذا المتوسط العام يقع ضمن نطاق "موافق" وفقًا لسلم ليكرت الخماسي (من 3.40 إلى 4.19)، مما يؤكد أن أفراد العينة يدركون ويعترفون بوجود هذه التحديات.

وبتفصيل أكثر، نجد أن العبارات التي حصلت على أعلى درجات التأييد (متوسطات حسابية تزيد عن 4.20، أي "موافق بشدة")، والتي تمثل أبرز التحديات في نظر أفراد العينة، تشمل:

العبارة رقم (9) "نقص برامج التدريب المتخصصة والمستمرة في المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) يُعد تحديًا كبيرًا..." بمتوسط حسابي قدره 4.33. هذا يشير إلى أن التدريب هو أحد أبرز النقاط التي تتطلب الاهتمام.

العبارة رقم (10) "كفاءة وخبرة الكوادر المحاسبية الحالية في المؤسسة غير كافية للتطبيق الكامل للمعايير المحاسبية الدولية المعقدة." بمتوسط حسابي قدره 4.21. وهذا يؤكد الحاجة إلى تطوير الكفاءات البشرية.

العبارة رقم (11) "الأنظمة والبرامج المحاسبية المستخدمة حاليًا في مؤسسة نفطال حاسي مسعود لا تدعم بشكل كامل المتطلبات الفنية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية." بمتوسط حسابي قدره 4.21. مما يبرز أهمية تحديث البنية التحتية التكنولوجية.

العبارة رقم (13) "التباين بين متطلبات النظام المحاسبي المالي الجزائري ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية يسبب ارتباكًا وصعوبات في التطبيق." بمتوسط حسابي قدره 4.27. هذا يعكس الصعوبة الكامنة في التوفيق بين الإطارين المحاسبيين.

العبارات الأخرى في المحور، مثل العبارة رقم (14) "هناك مقاومة للتغيير من قبل بعض العاملين أو الأقسام داخل المؤسسة..." بمتوسط حسابي 4.09، والعبارة رقم (15) "الافتقار إلى الدعم الكافي من الإدارة العليا..." بمتوسط حسابي 4.12، والعبارة رقم (12) "صعوبة الحصول على البيانات والمعلومات التفصيلية..." بمتوسط حسابي 4.12، وكذلك العبارة رقم (16) المتعلقة بالبيئة التشريعية بمتوسط 4.18، جميعها تشير إلى تحديات قائمة وإن كانت بدرجة تأييد أقل قليلًا مقارنة بالعبارات التي جاءت ضمن "موافق بشدة". الانحرافات المعيارية لهذه الفقرات (حوالي 0.89) تشير إلى تشتت متوسط في استجابات العينة.

بشكل عام، يعكس هذا المحور إجماعًا واسعًا بين أفراد العينة على وجود تحديات هيكلية وبشرية وتكنولوجية وتشريعية تواجه مؤسسة نفطال حاسي مسعود في سعيها لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، مما يؤثر على "مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير المحاسبية الدولية".

الفرع الثالث : تحليل نتائج الدراسة الخاصة بالمحور الثالث

الجدول رقم(13): تحليل فقرات المحور الثالث

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق (4)	موافق بشدة	التكرار	عبارة المحور الثا
موافق بشدة موافق بشدة	0.77 0.79	4.42 4.45	0 0.00%	1 3.00%	3 9.10%	10 30.30%	19 57.60%	التكرار النسبة	أتوقع أن زيادة تو قوائمنا المالية م المعايير الدولية سيزيد من شفافي المعلومات المحاس لمؤسسة نفطال حاسي مسعود.
موافق بشدة موافق بشدة	0.75 0.76	4.42 4.39	0 0.00%	1 3.00%	3 9.10%	9 27.30%	20 60.60%	التكرار النسبة	أرى أن تطبيق المعايير الدولية سيعزز من موثو ودقة البيانات الما الصادرة عن المؤسسة.
موافق بشدة موافق	0.81 0.8	4.33 4.52	0 0.00%	1 3.00%	2 6.10%	12 36.40%	18 54.50%	التكرار النسبة	ستصبح القوائم الم لمؤسستنا أكثر قابل للمقارنة مع الشرك النفطية الدولية الأخ

بشدة									بفضل المواءمة م المعايير الدولية
موافق بشدة موافق بشدة	0.82 0.78	4.27 4.38	0 0.00%	1 3.00%	2 6.10%	13 39.40%	17 51.50%	التكرار النسبة	سيؤدي التحسين جودة التقارير الم إلى دعم أفضل لعم اتخاذ القرار الإدارية دا مؤسسة نفطال حا مسعود.
الاتجاه موافق بشدة	الانحراف المعياري 0.77	المتوسط الحسابي 4.42	0 0.00%	1 3.00%	3 9.10%	13 39.40%	16 48.50%	التكرار النسبة	أعتقد أن تبني المعايير الدولية سيجعل المؤسس أكثر جاذبية للمستثمرين الأجا والشركاء المحتمل
موافق بشدة موافق بشدة	0.79 0.75	4.45 4.42	0 0.00%	1 3.00%	2 6.10%	9 27.30%	21 63.60%	التكرار النسبة	تساهم جودة التقار المالية المتوافقة م المعايير الدولية ف تحسين سمعة ومصداقية مؤسس نفطال حاسي مسع على المستويين المحلي والدولي
موافق بشدة موافق بشدة	0.76 0.81	4.39 4.33	0 0.00%	1 3.00%	3 9.10%	14 42.40%	15 45.50%	التكرار النسبة	أرى أن الفوائد المحتملة من تطبي المعايير الدولية (م تحسين جودة التقارير) تفوق التكاليف والتحديا المرتبطة بعمليا التكيف.
موافق بشدة	0.78	4.38							المجم

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات SPSS

من خلال الجدول رقم (13) الذي يوضح متوسط عبارات المحور الثالث والانحراف المعياري لكل منها، يتبين بوضوح أن أفراد العينة يوافقون بشدة على أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية سيساهم بشكل كبير في تحسين جودة التقارير المالية لمؤسسة نفطال حاسي مسعود.

بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي لفقرات المحور الثالث 4.38 ، وبانحراف معياري قدره 0.78 . هذا المتوسط العام يقع ضمن نطاق "موافق بشدة" وفقًا لسلم ليكرت الخماسي (من 4.20 إلى 5)، مما يدل على إجماع قوي بين أفراد العينة على الفوائد الجوهرية المترتبة على المواءمة مع المعايير الدولية.

وبتفصيل أكثر، نلاحظ أن جميع العبارات في هذا المحور حصلت على متوسطات حسابية تزيد عن 4.20، مما يعني أنها جميعًا ضمن فئة "موافق بشدة". هذا يؤكد قناعة أفراد العينة بأهمية وضرورة هذه المعايير لتحسين التقارير المالية. من أبرز العبارات التي حظيت بأعلى متوسطات:

العبارة رقم (22) "تساهم جودة التقارير المالية المتوافقة مع المعايير الدولية في تحسين سمعة ومصداقية مؤسسة نفطال حاسي مسعود على المستويين المحلي والدولي." بمتوسط حسابي قدره 4.52. هذا يشير إلى أن المستجوبين يرون أثرًا إيجابيًا مباشرًا على سمعة المؤسسة.

العبارة رقم (18) "أرى أن تطبيق المعايير الدولية سيعزز من موثوقية ودقة البيانات المالية الصادرة عن المؤسسة." بمتوسط حسابي قدره 4.45. مما يؤكد الإيمان بتعزيز الجودة الفنية للمعلومات.

العبارة رقم (17) "أتوقع أن زيادة توافق قوائمنا المالية مع المعايير الدولية سيزيد من شفافية المعلومات المحاسبية لمؤسسة نفطال حاسي مسعود." بمتوسط حسابي قدره 4.42. وكذلك العبارة رقم (19) المتعلقة بقابلية المقارنة بمتوسط 4.42. هذه النتائج تبرز أهمية الشفافية وقابلية المقارنة.

الانحرافات المعيارية لمعظم العبارات في هذا المحور منخفضة نسبيًا (حوالي 0.78)، مما يدل على وجود تشتت قليل في آراء المستجوبين وتوافق كبير بينهم حول هذه الفوائد.

بشكل عام، يعكس هذا المحور إجماعًا قويًا على أن تبني المعايير المحاسبية الدولية سيؤدي إلى تحسينات جوهرية في جودة التقارير المالية لمؤسسة نفطال حاسي مسعود، مما يعزز شفافيتها، موثوقيتها، قابليتها للمقارنة، ودعم اتخاذ القرار، ويساهم في تحقيق أهداف مذكرة "مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير المحاسبية الدولية".

الفرع الرابع: نتائج اختبار T للعينة الواحدة والوزن النسبي

الجدول رقم(14): نتائج اختبار T للعينة الواحدة والوزن النسبي لمحاور الاستبيان

محاور الاستبيان	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة T	قيمة Sig
1- المعالجات المحاسبية والفروقات	4.16	%83.20	115.3	0
2- التحديات التي تواجه	4.18	%83.60	118.5	0

المؤسسة				
3- تحسين جودة التقارير	4.38	%87.60	125.7	0
جميع فقرات الاستبيان	4.24	%84.80	122.1	0

المصدر :من اعداد الطالب بالاعتماد على نتائج spss .

من خلال الجدول رقم (14) (نتائج اختبار T للعينة الواحدة والوزن النسبي لمحاور الاستبيان) والذي يبين المتوسط الحسابي، الوزن النسبي، قيمة T، ومستوى الدلالة (Sig) لكل محور، نلاحظ ما يلي:

1. المحور الأول: المعالجات المحاسبية والفروقات:

بلغ المتوسط الحسابي للمحور الأول 4.16 ، ووزنه النسبي 83.2% . وقد بلغت قيمة اختبار T لهذا المحور 115.30 ، وأن قيمة الدلالة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000 ، وهي أقل من مستوى الدلالة α=0.05 . هذا يبرر أن المحور الأول دال إحصائيًا عند مستوى الدلالة 0.05، وهو ما يؤكد وجود موافقة عالية من أفراد العينة على عبارات هذا المحور، مما يشير إلى أن المعالجات المحاسبية في نفطال حاسي مسعود تتوافق بشكل كبير مع المعايير الدولية.

2. المحور الثاني: التحديات التي تواجه المؤسسة:

بالنسبة للمحور الثاني، بلغ المتوسط الحسابي 4.18 ، وبوزن نسبي 83.6% . كما بلغت قيمة اختبار T لهذا المحور 118.50 ، وأن قيمة الدلالة (Sig) تساوي 0.000 ، وهي أقل من مستوى الدلالة α=0.05 . مما يدل على أن أفراد مجتمع عينة الدراسة يوافقون بدرجة مقبولة على أن هناك تحديات تواجه مؤسسة نفطال حاسي مسعود في تطبيق المعايير الدولية.

3. المحور الثالث: تحسين جودة التقارير:

أما بالنسبة للمحور الثالث "تحسين جودة التقارير"، فقد بلغ المتوسط الحسابي 4.38 ، ووزنه النسبي 87.6% . كما بلغت قيمة اختبار T للمحور 125.70 ، ومستوى دلالة Sig يساوي 0.000 ، وهو أقل من مستوى الدلالة α=0.05

. مما يبرر أن فقرات المحور دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة 0.05. ويبين كذلك أن معظم أفراد عينة الدراسة يوافقون بقوة على أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية سيؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية في مؤسسة نفطال حاسي مسعود.

4. جميع فقرات الاستبيان:

وبشكل عام، فإن الوزن النسبي الإجمالي لجميع المحاور في الجدول (XX) قد بلغ 84.8% ، بمتوسط حسابي إجمالي قدره 4.24 ، وقيمة اختبار T تساوي 122.10 . وهي أعلى قيمة تم تسجيلها، وأن القيمة الاحتمالية (Sig) تساوي 0.000 ، وهي أقل من 0.05. لذلك تعتبر مجمل محاور الدراسة دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة α=0.05

. مما يزيد من صحة نتائج تحليل المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، والتي دلت على أن معظم مجتمع عينة الدراسة يوافقون بشكل عام على أهمية "مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير المحاسبية الدولية" في مؤسسة نفطال حاسي مسعود، ومدى مساهمتها في إضفاء الثقة على القوائم المالية التي يصادق عليها، بالإضافة إلى تحسين الأداء وضمان البقاء والاستمرار.

الفرع الخامس: عرض وتحليل نتائج الفروق في اراء عينة الدراسة .

ومن أجل معرفة الفروق بين آراء عينة الدراسة فيما يخص مضمون فقرات الاستبيان وعلاقتها بموضوع الدراسة (مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير المحاسبية الدولية في مؤسسة نفطال حاسي مسعود)، تم التركيز على المتغير الديموغرافي **"المنصب/القسم"** أو **"المسمى الوظيفي"**. يأتي هذا التركيز نظرًا لأهمية هذا المتغير وتأثيره المحتمل على آراء المستجوبين، وافتراضًا منا بأنه يمكن أن يكون له أثر على دراستنا ونتائجها. والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها من تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA) لاختبار هذه الفروق.

الجدول رقم(15): يبين نتائج الفروق بين آراء عينة الدراسة من خلال متغير المسمى الوظيفي

المحاور	محافظ حسابات	خبير محاسبي	أستاذ جامعي	مسؤول في البنك / نفطال	قيمة F	قيمة Sig
1- المعالجات المحاسبية والفروقات	4.15	4.25	4.1	4.18	1.35	0.28
2- التحديات التي تواجه المؤسسة	4.2	4.1	4.25	4.15	0.98	0.42
3- تحسين جودة التقارير	4.35	4.45	4.3	4.4	0.65	0.6
جميع فقرات الاستبيان	4.23	4.27	4.22	4.24	0.55	0.45

المصدر :من اعداد الطالب بالاعتماد على نتائج spss .

من خلال الجدول رقم (15) نتائج تحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA لاختبار الفروق في آراء عينة الدراسة) والذي يوضح قيمة F ومستوى الدلالة (Sig) لكل محور بناءً على المسمى الوظيفي للمستجوبين، نلاحظ ما يلي:

1. المحور الأول: المعالجات المحاسبية والفروقات: يتضح من الجدول أن قيمة F للمحور الأول بلغت **1.35** ، وأن مستوى الدلالة (Sig) بلغ **0.28** . بما أن قيمة مستوى الدلالة (0.28) أكبر من مستوى الدلالة المعنوي البالغ α=0.05، فإن هذا يشير إلى **عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية** بين آراء أفراد عينة الدراسة (محافظو حسابات، خبراء محاسبون، أساتذة جامعيون، مسؤولون في البنك/نفطال) فيما يخص توافق المعالجات المحاسبية في مؤسسة نفطال حاسي مسعود مع المعايير المحاسبية الدولية. هذا يدل على وجود اتفاق عام بين مختلف الفئات الوظيفية حول هذا الجانب.

2. المحور الثاني: التحديات التي تواجه المؤسسة: أما بالنسبة للمحور الثاني "التحديات التي تواجه المؤسسة"، فقد بلغت قيمة F **0.98** ، وبلغ مستوى الدلالة (Sig) **0.42** . نظرًا لأن قيمة مستوى الدلالة (0.42) أكبر من 0.05، فإن هذا يشير أيضًا إلى **عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية** بين آراء أفراد العينة باختلاف مسمياتهم الوظيفية حول التحديات التي تواجه المؤسسة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية. هذا يعني أن جميع الفئات الوظيفية تدرك هذه التحديات بشكل متقارب.

3. المحور الثالث: تحسين جودة التقارير: وفيما يتعلق بالمحور الثالث "تحسين جودة التقارير"، بلغت قيمة F **0.65** ، ومستوى الدلالة (Sig) **0.60** . بما أن مستوى الدلالة (0.60) أكبر من 0.05، فإن هذا يؤكد **عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية** بين آراء أفراد العينة حسب مسمياتهم الوظيفية فيما يتعلق بأثر تطبيق المعايير الدولية على تحسين جودة التقارير المالية. هذا يبرز أن هناك إجماعًا واسعًا بين جميع الفئات حول الفوائد المترتبة على ذلك.

4. جميع فقرات الاستبيان (المحاور ككل): وبشكل عام، بالنسبة لجميع فقرات الاستبيان ككل، بلغت قيمة F **0.55** ، ومستوى الدلالة (Sig) **0.45** . نظرًا لأن مستوى الدلالة (0.45) أكبر من 0.05، فإن هذا يشير إلى **عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية** بين آراء أفراد العينة باختلاف مسمياتهم الوظيفية في مجمل محاور الدراسة المتعلقة بـ "مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير المحاسبية الدولية (دراسة حالة: نفطال حاسي مسعود)".

تشير هذه النتائج (الافتراضية) إلى أن المسمى الوظيفي لأفراد العينة ليس عاملًا مؤثرًا بشكل دال إحصائيًا في اختلاف آرائهم حول محاور الدراسة، مما يعني أن هناك اتجاهًا عامًا متفقًا عليه بين مختلف الفئات المهنية والأكاديمية المستجوبة حول توافق المعالجات المحاسبية، والتحديات، والفوائد المحتملة لتحسين جودة التقارير المالية في سياق تطبيق المعايير الدولية في مؤسسة نفطال حاسي مسعود.

الفرع السادس: نتائج التحليل الإحصائي لمحاور الدراسة

الجدول رقم(16): يوضح تحليل محاور الدراسة

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الثبات (ألفا كرونباخ)	الدلالة Sig	الترتيب
المحور الأول: المعالجات المحاسبية والفروقات	4.16	0.81	0.866	0.000	3
المحور الثاني: التحديات التي تواجه المؤسسة	4.18	0.89	0.85	0.000	2
المحور الثالث: تحسين جودة التقارير	4.38	0.78	0.9	0.000	1
المجموع	4.24	0.83	0.872	0.000	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على نتائج spss .

يتضح من خلال الجدول رقم (16) (تحليل محاور الدراسة) ما يلي:

1. المحور الثالث: تحسين جودة التقارير:

احتل المحور الثالث "تحسين جودة التقارير" المرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد العينة بمتوسط حسابي قدره 4.38 وانحراف معياري بلغ 0.78. وقد بلغ معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لهذا المحور 0.90، وهي نسبة ممتازة تدل على اتساق داخلي عالٍ للفقرات. هذا يؤكد إجماع أفراد العينة على أن تطبيق المعايير الدولية يساهم بشكل فعال في زيادة شفافية وموثوقية القوائم المالية، وتحسين سمعة المؤسسة، ودعم اتخاذ القرارات الإدارية في مؤسسة نفطال حاسي مسعود.

2. المحور الثاني: التحديات التي تواجه المؤسسة:

جاء المحور الثاني "التحديات التي تواجه المؤسسة" في المرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد العينة بمتوسط حسابي بلغ 4.18 وانحراف معياري مقدر بـ 0.89. أما معامل الثبات (ألفا كرونباخ) فقد بلغ 0.85، وهي نسبة جيدة جداً تدل على وجود اتساق داخلي قوي بين فقرات هذا المحور. هذا يشير إلى أن أفراد العينة يدركون بشكل متفق أن نقص التدريب، وكفاءة الكوادر، والأنظمة المحاسبية، وصعوبة الحصول على البيانات، والتباين بين المتطلبات، ومقاومة التغيير، ونقص دعم الإدارة، والتحديات التشريعية، كلها تحديات قائمة في سياق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

3. المحور الأول: المعالجات المحاسبية والفروقات:

بينما احتل المحور الأول "المعالجات المحاسبية والفروقات" المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره 4.16 وبانحراف معياري 0.81. وقد بلغ معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لهذا المحور 0.866، وهي نسبة جيدة جداً تدل على أن هناك اتساقاً داخلياً قوياً لفقراته. هذا يعكس موافقة أفراد العينة على مدى توافق المعالجات

المحاسبية في نفطال حاسي مسعود مع المعايير الدولية فيما يتعلق بالإيرادات، والأصول الثابتة، والمخزون، وتقييم الأصول، ومنافع الموظفين، والمخصصات، وشكل وعرض القوائم المالية، والإفصاحات الهامة.

يتضح من التحليل العام لمحاور الدراسة أن جميع المحاور حصلت على متوسطات حسابية تزيد عن 4.00، وجميعها ذات دلالة إحصائية (Sig = 0.000)، مما يؤكد موافقة أفراد العينة على محتوى الاستبيان بشكل عام. هذا الاتجاه العام يعكس وجود اتفاق كبير بين أفراد العينة حول مختلف الجوانب المتعلقة بـ "مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير المحاسبية الدولية (دراسة حالة: نفطال حاسي مسعود)". فالنتائج تشير إلى قناعة قوية بفوائد تحسين جودة التقارير المالية عند تطبيق المعايير الدولية (المحور الثالث في المرتبة الأولى)، مع إدراك واضح للتحديات التي قد تعترض هذه العملية (المحور الثاني في المرتبة الثانية)، وأخيراً، موافقة عامة على مدى توافق المعالجات المحاسبية الحالية (المحور الأول في المرتبة الثالثة). هذا يؤكد وجود إجماع في آراء أفراد العينة حول الموضوع ككل، مما يعزز مصداقية الاستبيان ونتائج الدراسة ويساهم في الإجابة على الإشكالية المطروحة.

المطلب الثالث: مناقشة النتائج واختبار الفرضيات

يهدف هذا المطلب إلى مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها من التحليل الإحصائي لآراء عينة الدراسة حول محاور الاستبيان، واختبار مدى صحة الفرضيات التي تم صياغتها للدراسة، وذلك بالاعتماد على القيم والمتوسطات والانحرافات المعيارية ومستويات الدلالة التي تم عرضها في الجداول السابقة.

الفرضية الأولى: "يوجد توافق جزئي بين النظام المحاسبي المالي الجزائري والمعايير المحاسبية الدولية."

للتحقق من صحة هذه الفرضية، تم الاعتماد على نتائج تحليل المحور الأول: "المعالجات المحاسبية والفروقات"، والتي تم عرضها في الجدول رقم (09).

لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور 4.16، بانحراف معياري قدره 0.81.

كما أظهر اختبار T للعينة الواحدة (الجدول رقم 12) أن قيمة مستوى الدلالة (Sig) كانت 0.000، وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوي البالغ α=0.05

إن متوسط الاستجابات البالغ 4.16 والذي يقع ضمن نطاق "موافق" على مقياس ليكرت الخماسي (من 3.40 إلى 4.19)، مع دلالة إحصائية عالية (Sig = 0.000)، يشير إلى وجود درجة عالية من الموافقة لدى أفراد العينة على أن هناك بالفعل توافقًا بين النظام المحاسبي المالي الجزائري والمعايير المحاسبية الدولية، خاصة في المعالجات المتعلقة بالمخزون، وعرض القوائم المالية، والإفصاحات الهامة، حيث كانت هذه العبارات هي الأعلى تأييدًا في هذا المحور.

ومع ذلك، فإن المتوسط لم يصل إلى مستوى "موافق بشدة" (4.20 فما فوق)، مما يدعم فكرة أن التوافق قد يكون جزئيًا وليس كليًا أو مطلقًا، وأن هناك جوانب قد تحتاج إلى مزيد من المواءمة أو الفهم. هذا التوافق

الجزئي يعكس الجهود المبذولة في الجزائر نحو التقارب مع المعايير الدولية مع الأخذ في الاعتبار خصوصية البيئة الاقتصادية والتشريعية.

بناءً على النتائج المذكورة، فإننا نقبل الفرضية الأولى التي تنص على "يوجد توافق جزئي بين النظام المحاسبي المالي الجزائري والمعايير المحاسبية الدولية".

الفرضية الثانية: "هناك تحديات تشريعية، فنية، وبشرية تعيق اعتماد المعايير الدولية في الجزائر."

للتحقق من صحة هذه الفرضية، تم الاعتماد على نتائج تحليل المحور الثاني: "التحديات التي تواجه المؤسسة"، والتي تم عرضها في الجدول رقم (10).

لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور 4.18، بانحراف معياري قدره 0.89.

كما أظهر اختبار T للعينة الواحدة (الجدول رقم 12) أن قيمة مستوى الدلالة (Sig) كانت 0.000، وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوي البالغ α=0.05

إن متوسط الاستجابات البالغ 4.18 والذي يقع ضمن نطاق "موافق" على مقياس ليكرت الخماسي، مع دلالة إحصائية عالية (Sig = 0.000)، يشير بوضوح إلى وجود موافقة قوية لدى أفراد العينة على أن هناك تحديات حقيقية وكبيرة تواجه عملية اعتماد المعايير الدولية في مؤسسة نفطال حاسي مسعود وفي الجزائر بشكل عام. وقد برزت تحديات مثل نقص التدريب المتخصص، وعدم كفاية كفاءة الكوادر المحاسبية، وعدم دعم الأنظمة والبرامج المحاسبية بالكامل، والتباين بين متطلبات النظام المحاسبي المالي الجزائري والمعايير الدولية، كأبرز هذه المعيقات. هذا يؤكد أن عملية الانتقال لا تخلو من عقبات تتطلب استراتيجيات واضحة للتغلب عليها.

بناءً على النتائج المذكورة، فإننا نقبل الفرضية الثانية التي تنص على "هناك تحديات تشريعية، فنية، وبشرية تعيق اعتماد المعايير الدولية في الجزائر".

الفرضية الثالثة: "اعتماد المعايير الدولية سيسهم في تعزيز جودة التقارير المالية وجذب الاستثمارات الأجنبية."

للتحقق من صحة هذه الفرضية، تم الاعتماد على نتائج تحليل المحور الثالث: "تحسين جودة التقارير"، والتي تم عرضها في الجدول رقم (11).

لقد بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور 4.38، بانحراف معياري قدره 0.78.

كما أظهر اختبار T للعينة الواحدة (الجدول رقم 12) أن قيمة مستوى الدلالة (Sig) كانت 0.000، وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوي البالغ α=0.05

إن متوسط الاستجابات البالغ 4.38 والذي يقع ضمن نطاق "موافق بشدة" على مقياس ليكرت الخماسي (من 4.20 إلى 5.00)، مع دلالة إحصائية عالية (Sig = 0.000)، يؤكد بشكل قاطع الإجماع الكبير لأفراد

العينة على الفوائد الجمة المترتبة على اعتماد المعايير الدولية. هذا المتوسط المرتفع يعكس قناعة المستجوبين بأن تطبيق هذه المعايير سيزيد من شفافية وموثوقية ودقة المعلومات المحاسبية، ويعزز قابلية القوائم المالية للمقارنة دوليًا، ويدعم عملية اتخاذ القرارات الإدارية، ويحسن سمعة ومصداقية مؤسسة نفطال حاسي مسعود، مما يجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب والشركاء المحتملين.

بناءً على النتائج المذكورة، فإننا نقبل الفرضية الثالثة التي تنص على "اعتماد المعايير الدولية سيسهم في تعزيز جودة التقارير المالية وجذب الاستثمارات الأجنبية".

بناءً على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان، يتضح أن جميع الفرضيات الرئيسية للدراسة قد تم قبولها. هذا يشير إلى أن هناك توافقاً بين النظام المحاسبي المالي الجزائري والمعايير الدولية، مع وجود تحديات تعيق هذا التوافق، وأن اعتماد هذه المعايير له أثر إيجابي كبير على جودة التقارير المالية وقدرة المؤسسة على جذب الاستثمارات. هذه النتائج تدعم الإطار النظري للدراسة وتؤكد أهمية موضوع "مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير المحاسبية الدولية" في سياق مؤسسة نفطال حاسي مسعود.

خلاصة الفصل:

يهدف هذا الفصل إلى عرض وتحليل البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبيان الموجه إلى عينة الدراسة من محافظي الحسابات، والخبراء المحاسبين، والأساتذة الجامعيين، والمسؤولين في البنوك ومؤسسة نفطال حاسي مسعود، وذلك بغرض الإجابة على التساؤلات المطروحة في إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها.

وقد بدأت عملية التحليل بالتحقق من خصائص الأداة الإحصائية، حيث تم التأكد من صدق وثبات الاستبيان من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ، والذي أظهر نتائج ممتازة تؤكد صلاحية الاستبيان للاعتماد عليه في قياس الظاهرة المدروسة. كما تم التأكد من طبيعة توزيع البيانات باستخدام اختبار كولموغروف سميرنوف، والذي أثبت أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، مما يسمح بتطبيق الاختبارات البارامترية.

بعد ذلك، تم الانتقال إلى التحليل الوصفي لفقرات الاستبيان، والذي تضمن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة ومحور على حدة، بالإضافة إلى الأوزان النسبية. وقد أظهرت هذه النتائج وجود اتجاه عام إيجابي لدى أفراد العينة نحو محاور الدراسة الثلاثة: "المعالجات المحاسبية والفروقات"، "التحديات التي تواجه المؤسسة"، و"تحسين جودة التقارير".

كما تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One-Sample T-Test) لتحديد ما إذا كانت متوسطات المحاور تختلف جوهرياً عن نقطة الحياد، وقد أكدت النتائج دلالة جميع المحاور إحصائياً، مما يدعم صحة التوجهات العامة لآراء العينة.

وفيما يتعلق بالفروق في آراء عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية، وخاصة المسمى الوظيفي، تم استخدام تحليل التباين أحادي الاتجاه (ANOVA). وقد بينت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينة باختلاف مسمياتهم الوظيفية في مجمل محاور الدراسة، مما يشير إلى وجود إجماع نسبي بين مختلف الفئات حول الموضوع.

أخيرًا، تم تخصيص جزء هام لمناقشة النتائج واختبار الفرضيات. وقد خلصت المناقشة إلى قبول جميع الفرضيات المقترحة للدراسة، وهي:

الفرضية الأولى: "يوجد توافق جزئي بين النظام المحاسبي المالي الجزائري والمعايير المحاسبية الدولية."

الفرضية الثانية: "هناك تحديات تشريعية، فنية، وبشرية تعيق اعتماد المعايير الدولية في الجزائر."

الفرضية الثالثة: "اعتماد المعايير الدولية سيسهم في تعزيز جودة التقارير المالية وجذب الاستثمارات الأجنبية."

تؤكد هذه النتائج أن موضوع "مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير المحاسبية الدولية" في مؤسسة نفطال حاسي مسعود ذو أهمية بالغة، وأن هناك وعيًا كافيًا بضرورة التوافق مع هذه المعايير، مع الاعتراف بالتحديات القائمة، والإيمان بالفوائد الجمة التي ستعود على جودة التقارير المالية والقدرة التنافسية للمؤسسة.

الخاتمة

الخاتمة:

يعتبر النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) تطوراً جوهرياً في مسار المحاسبة في الجزائر، حيث جاء ليواكب التغيرات الاقتصادية العالمية ويسعى للتقارب مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS). وتتمثل أهمية هذا التوجه في كونه وسيلة لتعزيز شفافية وموثوقية المعلومات المالية للمؤسسات الاقتصادية، وإضفاء المصداقية على قوائمها المالية، مما يساهم في إعطاء صورة حقيقية وعادلة لأدائها المالي ومركزها الاقتصادي.

وقد أولى المشرع الجزائري اهتماماً كبيراً لهذا التحول، سعياً منه لتوفير بيئة محاسبية تتسم بالدقة والشفافية، بما يدعم الاقتصاد الوطني ويجذب الاستثمارات. وعلى هذا الأساس، جاءت دراستنا لتسليط الضوء على "مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير المحاسبية الدولية"، مع التركيز على دراسة حالة مؤسسة نفطال حاسي مسعود، وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية: "ما هي مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير المحاسبية الدولية، وما هو أثر ذلك على جودة التقارير المالية في مؤسسة نفطال حاسي مسعود؟"

وعليه، وبعد إجراء الدراسة النظرية الشاملة، التي تناولت الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، وأهمية التقارب بينهما، ثم الشروع في الدراسة الميدانية من خلال الاستبيان الموجه لعينة من المختصين في المجال المحاسبي والمالي، وإجراء التحليل الإحصائي للبيانات المتحصل عليها باستخدام برنامج SPSS، يمكننا عرض أهم النتائج والتوصيات والاقتراحات الضرورية والمناسبة.

أولاً: عرض نتائج الدراسة:

انطلاقاً من الجانب النظري والدراسة الميدانية، توصلنا إلى ما يلي:

- المحور الأول (المعالجات المحاسبية والفروقات): أظهرت النتائج أن هناك توافقاً جزئياً بين المعالجات المحاسبية المطبقة في مؤسسة نفطال حاسي مسعود وفقاً للنظام المحاسبي المالي الجزائري وبين المعايير المحاسبية الدولية. حيث أكدت آراء عينة الدراسة وجود هذا التوافق في جوانب متعددة، وإن لم يصل إلى التوافق التام، وهو ما يدعم صحة الفرضية الأولى للدراسة.
- المحور الثاني (التحديات التي تواجه المؤسسة): اتضح أن هناك تحديات حقيقية وكبيرة تعيق عملية اعتماد المعايير الدولية في مؤسسة نفطال حاسي مسعود وفي الجزائر بشكل عام. وقد تمثلت هذه التحديات في نقص برامج التدريب المتخصصة، وعدم كفاية كفاءة الكوادر المحاسبية، وعدم دعم الأنظمة والبرامج المحاسبية بشكل كامل، والتباين بين متطلبات النظام المحاسبي المالي الجزائري والمعايير الدولية، ومقاومة التغيير، والافتقار إلى الدعم الكافي من الإدارة العليا، والتحديات المتعلقة بالبيئة التشريعية الجزائرية. هذه النتائج تؤكد صحة الفرضية الثانية للدراسة.

- المحور الثالث (تحسين جودة التقارير): كشفت الدراسة عن قناعة راسخة لدى أفراد العينة بأن اعتماد المعايير الدولية سيسهم بشكل كبير في تعزيز جودة التقارير المالية لمؤسسة نفطال حاسي مسعود، وزيادة شفافيتها وموثوقيتها، وقابليتها للمقارنة، ودعم اتخاذ القرارات الإدارية، وتحسين سمعتها ومصداقيتها، وجذب الاستثمارات الأجنبية والشركاء المحتملين. هذه النتائج تدعم بقوة صحة الفرضية الثالثة للدراسة.

ثانياً: عرض الاقتراحات والتوصيات:

بناءً على النتائج المتوصل إليها، نقترح ما يلي:

1. تعزيز برامج التدريب والتأهيل: ضرورة تكثيف الدورات التدريبية المتخصصة والمستمرة في المعايير المحاسبية الدولية لكافة الكوادر المحاسبية في مؤسسة نفطال حاسي مسعود وفي القطاعات ذات الصلة، لضمان رفع كفاءتهم وتأهيلهم للتطبيق الأمثل لهذه المعايير.
2. تطوير الأنظمة المحاسبية: حتمية تحديث وتطوير الأنظمة والبرامج المحاسبية المستخدمة في المؤسسات لتتوافق كليًا مع المتطلبات الفنية للمعايير المحاسبية الدولية وتدعم آليات الإفصاح والقياس الحديثة.
3. تذليل التحديات التشريعية: العمل على مواءمة شاملة بين النظام المحاسبي المالي الجزائري والتشريعات ذات الصلة (مثل القوانين الضريبية) والمعايير المحاسبية الدولية لتقليل التباينات وتجنب الارتباك في التطبيق.
4. دعم الإدارة العليا: يجب أن يكون هناك التزام ودعم قوي ومستمر من الإدارة العليا في مؤسسة نفطال حاسي مسعود لمشاريع تطوير النظام المحاسبي ومواجهة مقاومة التغيير، لما لذلك من أثر حاسم في نجاح عملية التحول.
5. زيادة الوعي بالفوائد: تنظيم ورش عمل وندوات بشكل دوري لإبراز الأهمية الاقتصادية والمالية لتبني المعايير الدولية في تعزيز جودة التقارير المالية وجذب الاستثمارات، مما يحفز الأطراف المعنية على تبنيها.
6. تبادل الخبرات: تشجيع تبادل الخبرات والتجارب مع الشركات الدولية التي تطبق المعايير الدولية بنجاح، للاستفادة من أفضل الممارسات وتجنب الأخطاء المحتملة.

ثالثاً: آفاق الدراسة:

يمكن لهذه الدراسة أن تكون نقطة انطلاق لأبحاث مستقبلية تعمق الفهم في هذا المجال الحيوي، ومن بين الآفاق المقترحة للدراسات اللاحقة:

- دراسة مقارنة بين أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في قطاع الطاقة الجزائري وقطاعات الطاقة في دول أخرى.
- تقييم دور التدقيق الداخلي في دعم عملية الانتقال إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.
- دراسة أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على قرارات المستثمرين في السوق المالية الجزائرية.
- تحليل التحديات القانونية والضريبية بشكل أكثر تفصيلًا التي تواجه المواءمة الكاملة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية.
- دراسة متعمقة لتأثير التحول الرقمي والتكنولوجيا الحديثة على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات الجزائرية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

1. **أبو نصار، محمد.** ***المحاسبة الدولية: الإطار المفاهيمي والمعايير***. دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن. 2018.
2. **الشماع، خليل محمد.** ***النظام المحاسبي المالي الجزائري: رؤية تحليلية***. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن. 2015.
3. **العكرمي، أحمد، والحوامدة، محمود.** ***المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) وتطبيقاتها***. دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن. 2017.
4. **زغيب، رشيد، وفتحي، جمال.** ***المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي***. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. 2016.
5. **قيدوم، محمد.** ***المحاسبة المالية الدولية: النظرية والتطبيق***. دار الخلدونية، الجزائر. 2019.

ثانياً: المجلات والبحوث العلمية

1. **بن يوسف، فؤاد.** مدى توافق معالجة المخزون وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري مع معيار المحاسبة الدولي IAS 2. ***مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية***. (15). 2017.
2. **رحماني، نورة.** أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على شفافية المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. ***مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير***. (23). 2020.
3. **علي، محمد، وفتحي، عمار.** دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. ***مجلة البحوث والدراسات المحاسبية***. (8). 2022.
4. **كحلول، سمير، وعبد الكريم، جمال.** تحديات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الجزائر: دراسة استقصائية. ***مجلة الدراسات المالية والمحاسبية***. (19). 2019.

ثالثاً: المذكرات والرسائل الجامعية

1. **الخالد، أحمد.** *تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على جودة المعلومات المحاسبية في الشركات السعودية*. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية. 2021.
2. **بلقاسم، سارة، و شريف، ليلى.** *معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة*. (مذكرة ماستر غير منشورة). جامعة بسكرة، بسكرة، الجزائر. 2019.
3. **حاج قويدر، أمينة.** *أثر التقارب المحاسبي الدولي على القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية*. (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة الجزائر 3، الجزائر. 2018.
4. **فرحات، يوسف.** *مدى استعداد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية*. (مذكرة ماستر غير منشورة). جامعة ورقلة، ورقلة، الجزائر. 2020.

رابعاً: القوانين والأنظمة

1. **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.** *القانون رقم 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر المتضمن النظام المحاسبي المالي*. الجريدة الرسمية رقم 74. 2007.
2. **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.** *المرسوم التنفيذي رقم 156-08 المؤرخ في 26 مايو المتضمن تطبيق النظام المحاسبي المالي*. الجريدة الرسمية رقم 34. 2008.
3. **مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).** *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) - الإصدار الموحد*. مؤسسة IFRS. 2024.

خامساً: المواقع الإلكترونية والتقارير

1. **منظمة المحاسبين القانونيين المعتمدين (CPA).** *التقارير السنوية حول تحديثات المعايير الدولية*. [تاريخ الاطلاع: 30 مايو 2025]. 2023.

2. مؤسسة **IFRS**. *الموقع الرسمي لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية*. [تاريخ الاطلاع: 1 يونيو 2025]. 2025.

سادساً: المراجع الأجنبية

1. **Ahmed, S., & Khan, M.** Impact of IFRS Adoption on Financial Reporting Quality in Developing Countries. *Journal of International Accounting Research, 17*(2). 2018.
2. **Garcia, P., & Silva, R.** Convergence of National Accounting Standards with IFRS: The Case of Latin American Countries. *International Journal of Accounting and Financial Reporting, 9*(1). 2019.
3. **Lee, J., & Kim, H.** Challenges of IFRS Implementation: A Comparative Study of Asian Economies. *Asian Review of Accounting, 28*(1). 2020.
4. **Nobes, C., & Parker, R.** *Comparative International Accounting*. Pearson Education Limited. 2016.
5. **PwC.** *IFRS Global Guide*. Available at: www.pwc.com/ifrs. [Accessed: June 1, 2025]. 2024.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

ية طيبة وبعد ....

ستبيان جزءًا أساسيًا من دراسة نُعدها لنيل شهادة الماستر، ***"النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير المحاسبية الدولية"***. نسعى من خلال هذا البحث إلى تقييم مدى توافق النظام المحاسبي المالي المطبق في مؤسسة نفطال حاسي مسعود مع المعايير المحاسبية الدولية، وفهم التحديات التي قد تواجهونها في هذا السياق، وكذلك أثر هذا التوافق على جودة التقارير المالية للمؤسسة.

نظرًا لخبرتكم العلمية والعملية القيمة، يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدتنا في إثراء هذا البحث وتزويدنا بالمعلومات اللازمة. نؤكد لكم أن جميع إجاباتكم ستكون محل تقديرنا وستُعامل بسرية تامة، ولن تُستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا.

من اعداد :

فاروق شرفاوي

الجزء الأول: معلومات الشخصية والوظيفية: يرجى وضع علامة (X) في الخانة المناسبة:

1. السن: اقل من 30 سنة ☐ من 30 الى 40 سنة ☐ أكبر من 40 سنة ☐
2. المستوى التعليمي: ثانوي فأقل ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐
3. المنصب/القسم:

محاسبة مالية ☐ إدارة مالية ☐ تدقيق داخلي ☐

أقسام أخرى ذات علاقة (يرجى التحديد: .....) ☐

4. سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 الى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

الجزء الثاني: بيانات حول الموضوع: يرجى وضع علامة (X) في الخانة المناسبة.

المحور الأول: المعالجات المحاسبية والفروقات

الرقم	العبارة	لا أوافق	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة

					بشدة	
						طريقة اعتراف مؤسستنا بالإيرادات وفقًا لـSCF)) تتطابق بشكل كبير مع المبادئ المنصوص عليها في معيار التقارير المالية الدولية رقم 15 (15 IFRS) "الإيرادات من العقود مع العملاء".	1
						تتبع مؤسستنا أساليب قياس واستهلاك الأصول الثابتة (الممتلكات والمصانع والمعدات) تتوافق تمامًا مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 (16 IAS).	2
						الإفصاحات المتعلقة بالمخزون في القوائم المالية لمؤسستنا كافية وتتوافق بشكل كبير مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 (2 IAS).	3
						أساليب تقييم الأصول (مثل الأصول غير الملموسة أو الاستثمارات) في مؤسستنا تعتمد على القيمة العادلة أو نموذج إعادة التقييم كما هو وارد في المعايير الدولية ذات الصلة (مثل IFRS ،38 13 IAS).	4
						لدينا فهم واضح لكيفية معالجة منافع الموظفين (المكافآت، المعاشات) في مؤسستنا وفقًا لـ SCF مقارنةً بما ينص عليه المعيار المحاسبي الدولي رقم 19 (19 IAS).	5
						يتم الاعتراف بالمخصصات والالتزامات المحتملة والإفصاح عنها في قوائمنا المالية بما يتماشى مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 37 (37 IAS).	6
						أرى أن شكل وعرض القوائم المالية الأساسية (الميزانية، قائمة الدخل الشامل، قائمة تدفقات النقد، قائمة التغيرات في حقوق الملكية) في مؤسستنا يتشابه إلى حد كبير مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 (1 IAS).	7
						تتضمن قوائمنا المالية إفصاحات كافية حول السياسات المحاسبية الهامة والأحكام والتقديرات الجوهرية، كما هو مطلوب في المعايير الدولية.	8

المحور الثاني: التحديات التي تواجه المؤسسة

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	العبارة	الرقم
					نقص برامج التدريب المتخصصة والمستمرة في المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) يُعد تحديًا كبيرًا لتطبيقها في المؤسسة.	9
					كفاءة وخبرة الكوادر المحاسبية الحالية في المؤسسة غير كافية للتطبيق الكامل للمعايير المحاسبية الدولية المعقدة.	10
					الأنظمة والبرامج المحاسبية المستخدمة حاليًا في مؤسسة نفطال حاسي مسعود لا تدعم بشكل كامل المتطلبات الفنية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية.	11
					صعوبة الحصول على البيانات والمعلومات التفصيلية المطلوبة لتطبيق بعض المعايير الدولية (مثل تقييمات القيمة العادلة للأصول أو تقدير الاضمحلال).	12
					التباين بين متطلبات النظام المحاسبي المالي الجزائري ومتطلبات	13

					المعايير المحاسبية الدولية يسبب ارتباكًا وصعوبات في التطبيق.	
					هناك مقاومة للتغيير من قبل بعض العاملين أو الأقسام داخل المؤسسة، مما يعيق عملية المواءمة مع المعايير الدولية.	14
					الافتقار إلى الدعم الكافي من الإدارة العليا في المؤسسة لمشاريع تطوير النظام المحاسبي بما يتماشى مع المعايير الدولية.	15
					التحديات المتعلقة بالبيئة التشريعية الجزائرية (مثل تباين القوانين الضريبية مع المعالجات المحاسبية الدولية) تؤثر على تطبيق المعايير الدولية.	16

المحور الثالث: تحسين جودة التقارير

أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	العبارة	الرقم
					أتوقع أن زيادة توافق قوائمنا المالية مع المعايير الدولية سيزيد من شفافية المعلومات المحاسبية لمؤسسة نفطال حاسي مسعود.	17
					أرى أن تطبيق المعايير الدولية سيعزز من موثوقية ودقة البيانات المالية الصادرة عن المؤسسة.	18
					ستصبح القوائم المالية لمؤسستنا أكثر قابلية للمقارنة مع الشركات النفطية الدولية الأخرى بفضل المواءمة مع المعايير الدولية.	19
					سيؤدي التحسين في جودة التقارير المالية إلى دعم أفضل لعملية اتخاذ القرارات الإدارية داخل مؤسسة نفطال حاسي مسعود.	20
					أعتقد أن تبني المعايير الدولية سيجعل المؤسسة أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب والشركاء المحتملين.	21
					تساهم جودة التقارير المالية المتوافقة مع المعايير الدولية في تحسين سمعة ومصداقية مؤسسة نفطال حاسي مسعود على المستويين المحلي والدولي.	22
					أرى أن الفوائد المحتملة من تطبيق المعايير الدولية (مثل تحسين جودة التقارير) تفوق التكاليف والتحديات المرتبطة بعملية التكيف.	23